



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المعهد العالي لإدارة الأعمال

تطوير نظام تصنيف ائتماني داخلي للعملاء المصرفيين

(دراسة تطبيقية على المصارف السورية الخاصة)

**Development of an Internal Credit Rating System for Financial
Clients**

“Applied study on traditional Syrian banks”

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في علوم الإدارة

اختصاص علوم مالية ومصرفية

إعداد الطالبة: رغد سعد

بإشراف الدكتور: ياسر كفا

المُلخَص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المؤشرات الاقتصادية والمتغيرات المالية وغير المالية التي تساعد في بناء نظام تصنيف ائتماني داخلي للمصارف خلال الفترة 2011-2021. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتطبيقه على المصارف التجارية السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبالغ عددها 11 مصرفاً، وتم جمع البيانات المتعلقة بالأدوات المالية (الأصول والالتزامات المالية) من خلال البيانات المالية السنوية المنشورة للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية. كما تم استخدام التحليل التمييزي متعدد المتغيرات *Multiple Leaner Discriminant*، وذلك بغية تصنيف المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية وفق مستويات المخاطر الائتمانية، واستخراج متغيرات البحث التمييزية وفق أسلوب التحليل التمييزي التدريجي *Stepwise model*.

توصلت الدراسة إلى بناء نموذج يصنف المصارف التجارية الخاصة في سورية بحسب مستويات المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها، وهو النموذج التالي:

$$Z = 2.428 \text{ COD} + 2.172 \text{ MR} + 1.077 \text{ SCR} - 2.188 \text{ COA}$$

حيث أشار النموذج إلى أنّ المتغير التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الودائع (COD) الممثل عن السيولة هو الأكثر أهمية في دالة التحليل التمييزي، يليها الأكثر أهمية بالقيمة المطلقة على الترتيب: (التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الأصول COA) الممثل عن السيولة، و(مخاطر السوق MR، ومخاطر عدم الملاءة المصرفية SCR) الممثلة عن مخاطر المالية.

أوصت الدراسة إدارة المصارف التي تقع ضمن مستوى المخاطر الائتمانية المرتفعة العمل على إدارة التسهيلات الائتمانية بما يتناسب مع هيكل الأصول، وذلك لبناء محافظ قروض ذات مستوى مخاطر منخفض، كما يمكن للمصارف التي تقع ضمن مجموعة المخاطر المنخفضة والمتوسطة أنّ تستخدم النموذج المقترح كأداة احترازية، بما يمكن من مراقبة السلامة المصرفية وعدم انتقالها إلى مستوى المخاطر الأعلى.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية، المخاطر الائتمانية، تصنيف المصارف، التحليل التمييزي متعدد المتغيرات.

ABSTRACT

This study aimed to determine the economic indicators and financial variables in order to build an internal credit rating system for Syrian commercial private banks during 10 years (2011-2021).

To achieve this, the analytical descriptive approach was used and applied on the studied sample (11 commercial private banks listed on the Damascus Stock Exchange) using a group of financial, non-financial and macroeconomic variables. The Multiple Linear Discriminant analysis was also used, in order to classify the private commercial banks operating in Syria according to the levels of credit risk, and to extract the discriminatory research variables according to the stepwise model.

The study reached the construction of a model that classifies private commercial banks in Syria according to the levels of credit risks to which they are exposed, which is the following model:

$$Z = 2.428 \text{ COD} + 2.172 \text{ MR} + 1.077 \text{ SCR} - 2.188 \text{ COA}$$

Where the model indicated that the variable credit facilities granted / total deposits (COD) which represents liquidity is the most important in the discriminant analysis function, followed by (in absolute value): (credit facilities granted / total assets COA) represents liquidity, and (Market MR, Solvency Risk SCR) represents Financial Risk. Consecutively

Finally, the study recommends that the classified banks at high credit risk level should pay more attention during managing their credit facilities proportionately to their assets structure, also the banks which classified at low credit risk level can use this model as a hedging tool in order to monitor their credit risk level

Key words: Financial Risks, Credit Risks, Classification Banks, Multiple Discriminant analysis.

شكر وتقدير

كل الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا رسالة الحياة المقدسة، الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة... إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

وأتقدم بجزيل الشكر إلى المشرف القدير الدكتور ياسر كفا الذي لم يدخر من علمه وتوجيهاته وجهده لإتمام هذه الدراسة على أحسن وجه.

كما وأتقدم بالشكر إلى الأساتذة لجنة المناقشة على نصائحهم ومساعدتهم لإتمام هذا العمل وإظهاره بأفضل شكل.

إهداء

إلى من مهدت لي الطريق، إلى نور قلبي ودربي

أمي

إلى من رباني صغيرة ولم تفرح عيناه برويتي شابة

أبي

إلى نعم السند، والحب الذي أعانق به السماء

زوجي

إلى سندي وأماني، إلى أشقاء قلبي

أحمد، أبي، قصي، ميشلين

الفهرس

الصفحة	الموضوع
	الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة
10	المقدمة
12-16	الدراسات السابقة
16-18	إشكالية البحث وتساؤلاته
18	أهمية البحث
19	أهداف البحث
19	فرضيات البحث
19-20	منهجي البحث
20	مجتمع وعينة البحث
	الفصل الأول: نماذج التصنيف الائتماني
21	تمهيد
22-29	المبحث الأول: مفهوم التصنيف الائتماني وأنواعه
30-44	المبحث الثاني: نماذج التصنيف الائتماني وتطورها
45-53	المبحث الثالث: متطلبات التصنيف حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9
54-59	المبحث الرابع: تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في المصارف العاملة في سورية
60-65	المبحث الخامس: المتغيرات المستخدمة في الأدبيات السابقة
	الفصل الثاني: الدراسة العملية
67	تمهيد
68-73	المبحث الأول: لمحة عن المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
74-88	المبحث الثاني: النموذج المقترح للتصنيف الائتماني
90	النتائج
91	التوصيات
93-99	المراجع
101-106	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان	الرقم
48	المتطلبات والملاحظات في تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان	1
51	توزيع الدرجات	2
69	المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية	3
75	توصيف متغيرات الدراسة	4
79	تصنيف المصارف وفقاً لمستوى المخاطر الائتمانية	5
79	تصنيف المصارف حسب المخاطر الائتمانية	6
80	نتائج اختبار معنوية المتوسطات الحسابية للمجموعات	7
81	نتائج اختبار Box's M	8
82	خطوات اختبار المتغيرات المستقلة	9
83	المتغيرات المستقلة الداخلة في الدالة التمييزية	10
84	قيم الجذر الكامن	11
84	اختبار معنوية الدوال التمييزية	12
85	معاملات الدالة التمييزية المعيارية	13
88	المراكز المتوسطة للمجموعات	14
88	نتائج تصنيف المجموعات	15

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان	الرقم
56	قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار IFRS 9	1
71	متوسط إجمالي حقوق الملكية للمصارف	2
72	متوسط إجمالي موجودات المصارف	3
73	إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف	4

المقدمة:

تتعرض المصارف للعديد من المخاطر المرتبطة بهيكليتها وعملياتها التشغيلية والتمويلية، والتي تؤثر بشكل مباشر على نتيجة نشاط المصرف ومركزه المالي ونسب التوزيعات وإعدادات المخصصات المالية وغيرها من التأثيرات التي قد تصل إلى تهديد مباشر لاستمرارية المصرف وما يتبعه من تأثير على اقتصاد الدولة ككل.

وقد أدى وقوع الأزمة المالية عام 2008 والتدهور الكبير في أسواق رأس المال، إضافة إلى إفلاس عدد كبير من المصارف، إلى زيادة الاهتمام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية، وإلقاء الضوء على أوجه القصور في المعالجة المحاسبية المستخدمة في معيار المحاسبة الدولي IAS 39، والذي اعتمد على نموذج الخسائر الفعلية في الاعتراف بخسائر الائتمان. إذ أن المعيار IAS 39 لا يتطلب الاعتراف بالخسائر إلا بعد وقوعها.

ونتيجة التأخر بالاعتراف بخسائر الائتمان والانتقادات التي وُجّهت للمعيار الدولي IAS 39، قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية عام 2009 بإصدار مشروع تعديل له، وهو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 "IFRS 9" وذلك كخطوة لاقتراح نهج جديد يقوم بالاعتراف بالخسائر المتوقعة، وبالتالي قيام المصرف بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لجميع التعرضات الائتمانية بناءً على حساب احتمالية التعثر لجميع عملائه (تجزئة وشركات ومصارف أخرى).

لقد اتبع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 نهجاً حديثاً في عملية إدارة المخاطر، حيث ركز على ضرورة دراسة المخاطر قبل وقوعها وليس بعدها، كما حث القائمون على تطبيق هذا المعيار على ضرورة إعادة النظر في نماذج التصنيف الائتماني المعتمدة والتي أثبتت فشلها في مواجهة الأزمات المالية العالمية.

وبالتالي فإنّ وضع نظام تصنيف ائتماني للمصارف (كعملاء مصرفيين) سيساعد على وضع حدود للعلاقة بين المصرف وباقي المصارف من حيث مبالغ وآجال الاستثمار واختيار المصارف المراسلة.

وعلية تسعى الدراسة الحالية إلى البحث في إمكانية تطوير نظام تصنيف ائتماني داخلي للمصارف عينة الدراسة، وتحديد العمليات المسموح القيام بها اعتماداً على نتائج تصنيف العملاء من المصارف.

الدراسات العربية:

1-العمار، رضوان وإسماعيل، ليندا وإسماعيل، زينة (2021) " استخدام التحليل التمييزي في تصنيف المصارف وفقاً للخطر الائتماني" مجلة جامعة تشرين، العدد 1، المجلد 43، صفحة 143

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج لتصنيف المصارف التجارية التقليدية الخاصة والعاملة في سورية خلال الفترة 2008-2018 وفقاً لمدى تعرضها للمخاطر الائتمانية من أجل التنبؤ بهذه المخاطر، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية وهي: (مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية، مخاطر السوق).

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام النسب المالية ذات الصلة، وتم استخدام الانحدار التمييزي متعدد المتغيرات في بناء نموذج الدراسة إضافة إلى مجموعة من المتغيرات لتقييم دالة الجودة التمييزية، ومنحنى خصائص التصنيف لتقييم أداء النموذج وقدرته على التصنيف.

وتوصلت الدراسة إلى نموذج لتصنيف المصارف المدروسة بدقة بلغت 83.7%، وبحسب هذا النموذج فإن مخاطر الائتمان كانت الأكثر أهمية في دالة التمييز، يليها على الترتيب: كفاية رأس المال، إجمالي الأصول، مخاطر التشغيل، ومعدل التضخم.

2- البرزنجي، أحمد ومحمود (2016) "العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل 2" مجلة الإدارة والاقتصاد كلية الرافدين، العدد 114، صفحة 122

حاولت هذه الدراسة الوقوف على أهم عوامل البيئة الداخلية والخارجية للمصارف عينة الدراسة والمؤثرة في تطبيق نظام تصنيف ائتماني لها وفق اتفاقية بازل 2.

تم تصنيف العوامل المؤثرة على تطبيق نظام تصنيف ائتماني للمصارف إلى ثلاث فئات:

¹ تم ذكر المتغيرات المستخدمة في كل دراسة بالتفصيل في جدول منفصل تم إدراجه في نهاية الفقرة

عوامل داخلية متعلقة بآلية اختيار عملاء المصرف ومنحهم التسهيلات الائتمانية. وعوامل مؤثرة في تصنيف المصرف الائتماني (رأس مال المصرف، حجم المصرف، الإدارة، قدرة المصرف على متابعة القرض، رضا العاملين داخل المصرف، استناد الإقراض على الضمانات، حجم الودائع ومدى استقرارها) وعوامل خارجية (العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية والقانونية)

طبقت هذه الدراسة على 40 فرع من فروع المصارف العراقية خلال الفترة 2015-2016 وذلك باستخدام الأسلوب التحليلي في تحليل العلاقات. توصلت هذه الدراسة إلى ثبوت تأثير عوامل البيئة الداخلية والخارجية المدروسة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني في المصارف العراقية.

الدراسات الأجنبية:

1- Jaworska, Patrycja (2019) “BANKS AND SHAREHOLDERS CREDIT RATINGS – EVIDENCE FROM THE EUROPEAN MARKET” Working Paper, Faculty of Management, University of Warsaw, Poland

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل التي تؤثر على التصنيفات الائتمانية للمصارف، مع الأخذ بعين الاعتبار النظر في التصنيفات الائتمانية للمساهمين.

طبقت هذه الدراسة على 300 مصرف ضمن 44 دولة أوروبية خلال الفترة 1998-2016، وتم اختيار التصنيف الائتماني طويل الأجل حسب مؤسسات التصنيف الدولية كمتغير تابع وذلك اعتماداً على قاعدة البيانات Thomson Reuters Database خلال الفترة 1998-2016 في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من: نسبة كفاية رأس المال الأساسي والرافعة المالية، جودة الأصول، جودة الإدارة، مؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة.

وباستخدام نماذج بانل والانحدار اللوجستي، توصلت الدراسة إلى أن إدخال تصنيف المساهمين يؤدي إلى ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج

2- Domenechetti, Valdir and Lima, Fabiano (2019) “Strategic direction re-evaluation of bank ratings in Brazil”, Economics Bulletin, Volume 39, Issue 2, pages 1336-1347

جاءت هذه الدراسة بهدف مراجعة الأدبيات السابقة حول تصنيف البنوك البرازيلية وإعادة إدخال متغيرات جديدة بهدف تحسين نماذج التصنيف، وبشكل خاص المتغيرات النوعية التي تشير إلى السنوات التي حدثت فيها أزمة أو تغير هيكل في القطاع المصرفي البرازيلي.

طبقت الدراسة خلال الفترة 2006-2017، تمثل المتغير التابع درجة التصنيف التي تم إعطائها للمصارف عينة الدراسة في نتائج الدراسات السابقة. في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بعشرة متغيرات

وفي نموذج آخر تم إضافة متغيرات نوعية لتعبر عن الأحداث والاختلالات الحاصلة في القطاع المصرفي البرازيلي وذلك للفترة 2006-2017.

وباستخدام الانحدار اللوجستي ذو نوع بيانات بانل فقد تبين أن إضافة المتغيرات الوهمية قد أسهم في زيادة القوة التفسيرية للنموذج بفارق 10%.

3- Lazarides, Themistokles and Drimpetas, Evaggelos (2016)

“Defining the factors of Fitch rankings in the European banking sector” Eurasian Economic Review, 6(2), pp.315-339.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في التصنيفات الائتمانية الصادرة عن وكالة فيتش والممنوحة للمصارف الأوروبية وإمكانية إنشاء نموذج للتنبؤ بهذه التصنيفات.

تم تطبيق الدراسة على 169 مصرف تجاري في دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة 2004-2011 وذلك بالاعتماد على المؤشرات التالية: الأداء، الحجم، الملكية، الحوكمة، كفاية رأس المال، التصنيف السيادي، نمو القروض.

ومن ثم تم تطبيق ثلاث منهجيات (probit, logit and OLS) للوصول إلى نظام للتنبؤ بالتصنيف الائتماني، وقد أظهرت النتائج تقارب القدرة التنبؤية للمنهجيات الثلاث المدروسة.

4- Karminsky, Alexander and Khromova, Ella (2016) “Extended modeling of banks’ credit ratings” Procedia Computer Science, 91, pp.201-210.

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج تصنيف ائتماني من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية، إذ استخدمت هذه الدراسة منهجية تصنيف الجدارة المالية للمصارف (Bank Financial Strength Rating “BFSR” Methodology) المستخدمة في معظم وكالات التصنيف العالمية، واستندت الدراسة إلى قاعدة بيانات Bankscope التي تحتوي على معلومات مالية عن البنوك الدولية للفترة من 1996 إلى 2011.

اعتمدت الدراسة على درجات التصنيف الائتماني الممنوح من قبل وكالات التصنيف العالمية في حين تمثلت محددات التصنيف الائتماني بالمحاور الخمسة التالية:

- قيمة العلامة التجارية (Franchise Value).
- نسب متعلقة بمخاطر المصرف (Risk Position)
- البيئة التنظيمية (Regulatory Environment)،
- متغيرات الاقتصاد الكلي (Operational environment stability of the economy)
- العوامل الخاصة بالمؤسسة (الربحية، الكفاءة، السيولة، كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة) Financial Fundamental

وباستخدام نموذج الانحدار اللوجستي توصلت الدراسة إلى نموذج تصنيف للمصارف قادر على التنبؤ بالتصنيف الائتماني باحتمالية تصل إلى 70 % مع هامش خطأ درجة تصنيف واحدة.

وقد أشارت الدراسة إلى أهمية النسب المالية المتمثلة في كل من المؤشرات المالية، إضافة إلى أن إدخال متغيرات الاقتصاد الكلي كان له أثر في إيضاح تأثير الدورة الاقتصادية في درجات التصنيف الائتماني. وكذلك فإن استخدام متغير وهمي للتمييز بين المصارف المتقدمة والمصارف النامية

كان له أثر واضح في تحديد تأثير المنطقة التي يعمل بها المصرف على التصنيف الائتماني للمصرف.

5- Gaganis, Chrysovalantis (2006) “A multicriteria decision framework for measuring banks' soundness around the world” Journal of Multi-Criteria Decision Analysis, 14(1-3), pp.103-111

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج لتصنيف المصارف ضمن ثلاث مجموعات اعتماداً على الجدارة الائتمانية للمصرف، حيث تكونت عينة الدراسة من 894 مصرف في 79 دولة وتم تطوير هذا النموذج بالاعتماد على منهجية UTilites Additives DIScriminantes (UTADIS)) وذلك باستخدام عشرة متغيرات، ستة منها مالية وهي وأربعة غير مالية وتوصلت الدراسة إلى أهمية المتغيرات التالية في تحديد التصنيفات الائتمانية للمصارف:

- جودة الأصول
- السوق الذي تمارس فيه المصارف نشاطها
- الربحية
- الكفاءة في إدارة المصاريف

يتضمن الملحق رقم 1 جدولاً يوضح المؤشرات المستخدمة في كل دراسة إضافة إلى طريقة الاحتساب

مشكلة البحث وتساؤلاته

حسب متطلبات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 يجب أن يقوم كل مصرف بتصنيف جميع عملائه (شركات، تجزئة، مصارف أخرى) وفق نظام تصنيف داخلي خاص بالمصرف، بهدف الوصول إلى مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة لجميع تعرضات المصرف.

حيث يعتبر المصرف المودع لديه أموال عميل لدى المصرف المودع (عميل مصرفي) وعليه يتوجب على المصرف المودع تصنيف وتقييم مخاطر المصارف الأخرى أسوة بباقي العملاء (تجزئة وشركات).

فالترباط بين عمل المصارف كبير جداً وتركز التعرضات الائتمانية لدى المصارف الأخرى أكبر مما هو عليه لدى عملاء التجزئة والشركات، وتتمثل هذه التعرضات بالودائع لدى المصارف الأخرى (الجارية ولأجل) إضافة إلى حسابات خارج الميزانية وما يمكن أن يترتب عليها من التزامات مادية في حال تحقق الالتزام وتحولت إلى بنود داخل الميزانية.

وهذا ما فرض على المصارف تبني أو تطوير نماذج تصنيف داخلية وعدم الاعتماد الكبير على مؤسسات التصنيف الدولية التي وُضعت موضع شك، إذ أن المصارف ذات التصنيف المرتفع هي التي شهدت تعثر ومشاكل مالية خلال الأزمة المالية عام 2008.

وبالنظر إلى القطاع المصرفي السوري، يشكل مجموع المبالغ المودعة لدى المصارف الأخرى (حسابات جارية ولأجل) وزناً لا يستهان به من إجمالي أصول المصرف. فقد بلغت إجمالي ودائع المصارف لدى بعضها البعض نسبة 11.58% من إجمالي أصول المصارف عينة الدراسة وذلك كمتوسط لفترة خمس سنوات (من عام 2013 إلى عام 2018) ما يعني أن هناك حالات اقتراض متبادلة بين المصارف.

ومع إلزام المصارف السورية بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، تقوم المصارف السورية بتصنيف وإدارة مخاطر عملائها غير المصرفيين (التجزئة والشركات) بينما لا يتم تصنيف المصارف الأخرى المقترضة منها، ومن هنا تبرز مشكلة البحث والتي يمكن إيضاحها من خلال التساؤلين الرئيسيين التاليين:

السؤال الرئيس الأول:

ما هي المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في بناء نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمصارف؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهي مؤشرات السيولة التي يمكن استخدامها في بناء نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمصارف؟

2. ماهي مؤشرات الربحية التي يمكن استخدامها في بناء نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمصارف؟

3. ماهي مؤشرات المخاطر المالية التي يمكن استخدامها في بناء نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمصارف؟

السؤال الرئيس الثاني:

ما هي المؤشرات غير المالية التي يمكن استخدامها في بناء نظام التصنيف الائتماني للمصارف؟
ويتفرع عنه التساؤل التالي:

1- ماهي مؤشرات جودة الأصول التي يمكن استخدامها في بناء نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمصارف؟

2- ماهي مؤشرات جودة الإدارة التي يمكن استخدامها في بناء نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمصارف؟

3- كيف يمكن أخذ عامل الأزمة اللبنانية بعين الاعتبار في حال امتلاك المصرف لشريك استراتيجي في لبنان وتركز أموال كبيرة لدى المؤسسة الأم؟

السؤال الرئيس الثالث: ما هي مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يمكن استخدامها في بناء نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمصارف؟

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث العلمية في محاولة تطوير نظام لتصنيف المصارف السورية ائتمانياً في ظل غياب نظم تصنيف المصارف السورية وندرة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث ضمن البيئة السورية.

وتتمثل الأهمية العملية للبحث بأنه قد يساعد المصارف السورية في بناء نموذج لتصنيف العملاء المصرفيين تماشياً مع متطلبات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في ظل إلزام المصارف السورية بتطبيق المعيار منذ عام 2018.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحديد أهم المؤشرات والمتغيرات المالية وغير المالية التي تساعد في بناء نظام تصنيف ائتماني للمصارف، مما يساهم في مساعدة المصارف السورية الخاصة في بناء وتطوير نموذج لتصنيف العملاء المصرفيين وذلك تلبية لمتطلبات تطبيق معيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

فرضيات البحث

1. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السيولة في التصنيف الائتماني للعميل المصرفي.
2. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الربحية في التصنيف الائتماني للعميل المصرفي.
3. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات المخاطر المالية في التصنيف الائتماني للعميل المصرفي.
4. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات جودة الأصول في التصنيف الائتماني للعميل المصرفي.
5. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات جودة إدارة الأصول في التصنيف الائتماني للعميل المصرفي.
6. هناك أثر ذو دلالة إحصائية للأزمة اللبنانية في التصنيف الائتماني للعميل المصرفي الذي تمتلك شريك استراتيجي في لبنان وتتركز استثماراته لدى هذا الشريك.
7. هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الاقتصاد الكلي في التصنيف الائتماني للعميل المصرفي.

سابعاً: منهج البحث:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتطبيقه على المصارف التقليدية السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبالغ عددها 11 مصرفاً، وتم جمع البيانات المتعلقة بالأدوات

المالية (الأصول والالتزامات المالية) من خلال البيانات المالية المنشورة للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتم اعتماد الفترة الزمنية 2011-2021 كفترة قياسية للدراسة.

واعتمدت الباحثة على تحليل القوائم المالية (قائمة المركز المالي والإيضاحات المتعلقة بالأصول والالتزامات المالية) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

كما سيتم اعتماد التحليل التمييزي متعدد المتغيرات Multiple Leaner Discriminant، وذلك بغية تصنيف المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية وفق مستويات المخاطر الائتمانية، إذ يعرف هذه النموذج بأنه عبارة عن تقنية إحصائية رياضية تستخدم لتوصيف عناصر مجتمع الدراسة الموزعة على مجموعات محددة ومنفصلة ومتكاملة (مجموعتين أو أكثر)، وتحديد الحدود الفاصلة بينها، كما يستخدم التحليل التمييزي للتمييز بانتماء أي عنصر جديد إلى إحدى تلك المجموعات أو تصنيفه في إحداها حسب معايير معينة (المحمد، 2020).

ثامناً: مجمع وعينة البحث:

تم تحديد مجتمع البحث بالمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 14 مصرف، بينما تقتصر عينة البحث على 11 مصرفاً خاصاً تقليدياً (والتي تشكل نسبة 79% من مجتمع البحث) وهي: بنك بيمو السعودي الفرنسي، فرنسبنك، مصرف الشرق، بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً)، بنك بيبيلوس، مصرف الأردن، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف سورية والخليج، مصرف سورية والمهجر، البنك العربي، بنك قطر الوطني. وتم استبعاد المصارف الإسلامية نظراً لخصوصية عملها الداخلي.

الفصل الأول

نماذج التصنيف الائتماني

تمهيد

لا شك في أن للتصنيف الائتماني الدور الأكبر في صنع القرار الاستثمار لدى العديد من المؤسسات، والتصنيف الائتماني في ذاته هو مقياس تقييم موحد لتقدير إمكانية الجهة المقترضة (المدين) للوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين (الدائنين).

وقد كشفت الأزمة المالية عام 2008 وما رافقها من انهيار العديد من المصارف عن حجم المخاطر الكبيرة التي يتحملها القطاع المصرفي، كما أثبتت عدم كفاية ممارسات المصارف التقليدية في إدارة مخاطرها.

علاوة على ذلك فقد وُضعت وكالات التصنيف العالمية موضع شك، إذ أن العديد من المصارف التي شهدت تعثر ومشاكل مالية كانت تتمتع بتصنيف ائتماني مرتفع. وهذا ما سلط الضوء على أهمية إدارة المخاطر الائتمانية والحاجة الدائمة إلى تطوير نماذج تتنبأ بها بهدف الحد من هذه المخاطر بشكل مبكر.

بناءً على ما سبق سيتوزع الفصل الأول على المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم التصنيف الائتماني وأنواعه

المبحث الثاني: نماذج التصنيف الائتماني وتطورها

المبحث الثالث: متطلبات التصنيف وفق المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9

المبحث الرابع: تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في المصارف العاملة في سورية

المبحث الخامس: المتغيرات المستخدمة في الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع التصنيف الائتماني

المبحث الأول

مفهوم التصنيف الائتماني وأنواعه

مقدمة:

تكبدت المصارف خسائر ائتمانية كبيرة بعد الأزمة المالية عام 2008 وذلك بسبب انخفاض قيمة الضمانات وعدم القدرة على تسيلها، وقد أدركت المصارف حاجتها لوضع إطار جديد لإدارة المخاطر الائتمانية، فتم استخدام منهجية إدارة وتحليل مخاطر الائتمان باستخدام الأساليب الإحصائية لحساب نسب التعثر على نطاق واسع.

ومع مرور الوقت ازدادت الحاجة إلى الاعتماد على درجات التصنيف الائتماني تعكس الجدارة المالية للمقترض بهدف توقع حدوث مخاطر عدم السداد بناءً على معايير كمية ونوعية

أولاً: مفهوم التصنيف الائتماني وأهميته:

كانت المعاملات الاقتصادية في الماضي تجري بين أطراف يعرفون بعضهم جيداً، ومع تطور الأسواق المالية واتساعها ظهرت الحاجة إلى توفير المزيد من الائتمان والذي يتطلب بدوره توفر معلومات دقيقة وسريعة لتحديد قدرة المقترضين على السداد. مما أدى إلى إنشاء شركات خدمات المعلومات الائتمانية في منتصف القرن التاسع عشر واستخدمت في بداية القرن العشرين لإنشاء وكالات التصنيف الائتماني وتطوير صناعة تصنيف الائتمان والجدارة الائتمانية (زعتري، 2011).²

وقد أصدرت أول مؤشرات الجدارة الائتمانية من قبل شركة موديز عام 1909 م، عندما قام جون موديز بتصنيف سندات شركات السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبحلول عام 1929 كانت موديز تقوم بتصنيف حوالي خمسين حكومة مركزية تصدر سندات إقراض دولية (Moody's).³

² زعتري، رامي، (2011)، التصنيف الائتماني وأفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب
³ (www.moody's.com, n.d.)

بعد ذلك تأسست كل من شركة "بورز للنشر" في 1916، وشركة ستاندارد للإحصاء في 1922، وشركة فيتش للنشر في 1924، وقد اندمجت كل من شركتي ستاندارد وبورز في عام 1941⁴. (Estrella, 2000, p. 15)

إذاً يعبر مفهوم التصنيف الائتماني عن درجة الائتمان لصاحب العلاقة المراد تقييم ملاءته المالية. أي أنه رأي الوكالة أو المؤسسة المالية (أو بعبارة أشمل: الكيان المالي) في الملاءة المالية لشخص طبيعي أو اعتباري، لمعرفة قدرته على سداد مستحقاته ووفائه بالتزاماته المالية الحالية والمستقبلية بشل كامل وفي وقت محدد.⁵ (معوش، 2014)

كما يُعرف التصنيف الائتماني بأنه عملية تختص بتوفير المعلومات والتقييمات المستقلة بخصوص مدى ملاءة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو تقييم جودة الأوراق المالية، أو المنتجات المالية، ولا يقدم التصنيف الائتماني ضماناً بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.⁶ بن علي، أحمد، 2010، ص 3

تتجلى أهمية التصنيف الائتماني بالنقاط التالية: (Asgharian, 2005)

- 1- يسهل على المؤسسة الحصول على التمويل الذي تريده سواءً من الأسواق المحلية أو الخارجية، وذلك لاعتماد كثير من الجهات الممولة على درجة التصنيف الائتماني للجهة طالبة الاقتراض أو المصدرة للسند عند اتخاذ قرار التمويل.
- 2- بناء السمعة الحسنة في السوق، إذ أن أي شركة ترغب في بناء سمعة حسنة في السوق يتوجب عليها الحصول على درجة تصنيف ائتماني مناسبة.
- 3- تخفيض تكاليف التمويل، يمكن للشركات أن تخفض تكلفة تمويلها في حال حصلت على تصنيف ائتماني مرتفع ضمن درجة الاستثمار، حيث أن التصنيف الائتماني المرتفع يعكس احتمال خسائر ائتمانية أقل

4 (Credit Ratings and Complementary Sources of Credit Quality Information", Basel Committee on Banking Supervision, Working Papers, Bank of International Settlements, Basel, 2000)

5 معوش، عبد الوهاب، (2014)، دور التصنيف الائتماني في التحوط ضد المخاطر- دراسة ميدانية على بعض البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر

6 بن علي، بلعوز، أحمد، مداني، (2010)، التصنيف الائتماني بين مسببات للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع بالكويت حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإدارية، الكويت.

4- يعتبر أحد المؤشرات التي تعكس قوة المركز المالي للجهة طالبة التمويل ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، وهذا ما ينعكس على سمعة ومصداقية المؤسسة والمصرف وبالتالي الموقع الريادي في السوق.

5- يؤثر التصنيف إيجاباً على الهيكل التمويلي وبالتالي النتائج التشغيلية والربحية للمؤسسة، حيث أن المؤسسات المالية تحاول أن تصدر ديوناً أقل في سعيها لتحسين التصنيف الائتماني

ثانياً: معايير التصنيف الائتماني:

تم وضع عدة معايير للتصنيف الائتماني، حيث يتم التصنيف وفق معيار الزمن، ومعيار الأداة المصنفة، ومعيار الجهة المصنفة، ومعيار طالب التصنيف.

1- التصنيف الائتماني حسب المدة الزمنية:

وُضع تصنيفين حسب المدة الزمنية هما:⁷

➤ التصنيف الائتماني للفترة الطويلة:

يشمل التصنيف الائتماني طويل الأجل فترة استحقاق تزيد عن سنة، ويقصد هنا رأي وكالة التصنيف أو الكيان المسؤول بمخاطر الائتمان عن فترة استحقاق تزيد عن سنة.

➤ التصنيف الائتماني للفترة القصيرة:

وهنا يشمل التصنيف الائتماني فترة زمنية تقل عن سنة، وبعضهم حددها بأقل من 13 شهراً.

2- التصنيف الائتماني حسب معيار الأداة المصنفة:

تقسم التصنيفات الائتمانية وفقاً لهذا المعيار إلى:⁸

• التصنيف الائتماني السيادي (Sovereign Ratings):

ويقصد به التصنيف الصادر عن وكالات التصنيف حول الملاءة المالية للدول في وقت محدد.

⁷ زعتري، 2011، ص 16

⁸ معوش، 2014، ص 23- 24

- التصنيف الائتماني للمصارف (Bank Ratings):

وهنا يكون التصنيف الائتماني موجه لتقييم الملاءة المصرفية للمصرف ومدى قدرته على الدخول في التزامات مالية وتحمل أعبائها. (موضوع الدراسة)

- التصنيف الائتماني لشركات التأمين (Insurer Financial Strength Ratings):

وهنا يكون التصنيف الائتماني موجه لتقييم الملاءة المالية لشركات التأمين، ويحدد معدل الاسترداد المتوقع في حال توقف أداء الدفعات المستحقة.

- التصنيف الائتماني الوطني (National Credit Ratings):

ويقصد به رأي الكيان المختص حول الملاءة المالية لمصدري الأوراق المالية وجودة الإصدارات في بلد معين، ويعتمد هذا النوع من التصنيف على أسلوب المقارنات بين الإصدارات والمصدرين في نفس البلد.

- تصنيف الاسترداد (Recovery Rating):

يعتمد هذا النوع من التصنيف على المقارنة بين الالتزامات المالية والموارد المتاحة لمقابلتها، لأن حجم هذه الموارد والالتزامات تحدد نسب الاسترداد الفعلية.

- تصنيف السندات (Bond Ratings):

تتجلى أهمية هذا التصنيف في أنه يقيم قدرة الشركة المصدرة للسندات على تسديد الفوائد والمبلغ الأصلي بشكل كامل وفي الوقت المحدد.

- تصنيف الدعم للمصارف (Banks Support Ratings):

يعكس هذا التصنيف استعداد الداعمين المحتملين لإنقاذ المصرف في حال تعسره المالي، وبالتالي يقدم هذا التصنيف نوعاً من الحماية للمصارف.

- التصنيف الائتماني لسقف البلد (Country Ceilings):

ويعبر هذا التصنيف عن أعلى درجة تصنيف بالعملة الأجنبية التي يمكن أن تمنح للمصدرين في بلد معين.

3- التصنيف الائتماني حسب الجهة المصنِّفة:

تم وضع ثلاثة أنواع للتصنيف الائتماني حسب الجهة المُعدّة للتصنيف وهي:⁹ محفوظ، 2004، ص 59

➤ التصنيف الائتماني الداخلي (Internal Credit Ratings):

تقوم العديد من المؤسسات المالية وخصوصاً المصارف بعملية التصنيف الائتماني الداخلي، من أجل تقييم المخاطر لعملائها من خلال الاعتماد على المعلومات العامة المتاحة والمتوفرة لديها.

➤ التصنيف الائتماني الخارجي (External Credit Ratings):

وهي عمليات التصنيف التي تقوم بها وكالات التصنيف الائتماني في إصدار درجات التصنيف الائتماني، والتي تعبر عن رأي وكالة التصنيف في تقييم المقدرة المالية على الوفاء بالديون، ومقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد.

➤ تصنيف الهيئات الرسمية:

تقوم بعض الهيئات الرسمية بنشر توقعاتها حول احتمال تعثر الشركات في بلد معين خلال السنتين أو السنوات الثلاث التالية

ومنها مصرف فرنسا الذي يقوم منذ عام 1995 بحساب مؤشر التعثر 2 BDFI score ونشره ل 90,000 شركة صناعية فرنسية والذي يعكس احتمال توقفها عن السداد خلال السنوات الثلاث التالية

4- التصنيف الائتماني حسب معيار الطلب:

يقسم إلى التصنيف الائتماني المطل/ *وب والتصنيف الائتماني غير المطلوب

➤ التصنيف الائتماني المطلوب Solicited Rating:

يمكن للجهات المختلفة أن تطلب من وكالات التصنيف الائتماني إعطائها درجات التصنيف الائتماني لها أو لإصداراتها المالية وبالتالي تقوم بتوفير المعلومات اللازمة والضرورية لوكالة

⁹ محفوظ، جبار، (2004)، وكالات تصنيف الائتماني، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، الكويت.

التصنيف الائتماني وذلك من أجل إظهار ملاءمتها المالية الجيدة، مما يؤدي إلى زيادة فرص نجاح إصداراتها المالية وتسويقها بالشكل الأفضل و الوصول إلى مصادر التمويل ذات التكلفة الأقل.

➤ التصنيف الائتماني غير المطلوب Unsolicited:

يمكن لوكالات التصنيف الائتماني أن تقوم بعملية التصنيف لأي بلد أو شركة أو إصدار دون الطلب من الجهة موضع التقييم، وهذا الحق مكفول لوكالة التصنيف الائتماني في الدستور الأمريكي تحت بند حرية التعبير

ثالثاً: وكالات التصنيف الائتماني ومعايير تصنيفها للمصارف

بدأت وكالات التصنيف الائتماني ممارسة نشاطها في بداية القرن العشرين بأعداد قليلة نسبياً، ومع مرور الزمن عدد هذه الوكالات بشكل ملحوظ. حيث بلغ عددها عام 1999 ما يقارب 150 وكالة تصنيف ائتماني حول العالم.

تختلف وكالات التصنيف الائتماني من حيث الحجم، وأنواع التصنيفات الائتمانية التي تقوم بإصدارها، أو من حيث التوزيع الجغرافي، وقد تكون بعض الوكالات تابعة لوكالات أكبر منها¹⁰

ويمكن التطرق إلى أهم وكالات التصنيف المحلية من خلال الجدول (2-1) "الملحق رقم 1"

بالنسبة لوكالات التصنيف العالمية Global Credit Rating Agencies فهناك نحو 150 وكالة تصنيف ائتماني تعمل في 32 دولة حول العالم، لكن وكالتين فقط تحتكران 80% من السوق العالمي هما وكالة ستاندرد آند بورز 'Standard and Poors' ووكالة موديز Moody's ، تليهما وكالة فيتش Fitch التي تهيمن على 14% من السوق العالمي. بينما تتنافس باقي الوكالات على حصة سوقية لا تزيد عن 6%

1. وكالة موديز لخدمة المستثمرين Moody's Investors Services: هي إحدى الشركات التابعة لشركة موديز القابضة، أسسها جون مودي في عام 1909، وتقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية وتقييم مؤسسات خاصة وحكومية من حيث القوة المالية والائتمانية.

¹⁰ (Estrella, 2000)

تقوم وكالة موديز بإجراء التصنيفات الائتمانية التالية¹¹:

a. تصنيفات ائتمانية سيادية

b. تصنيفات للشركات

c. تصنيف السندات المالية العامة

d. تصنيف المنتجات المالية المركبة عالية المخاطر

2- ستاندارد آند ف بورز Standard & Poor's:

تعد وكالة ستاندارد آند بورز من أهم وكالات التصنيف الائتماني العالمية وقد بدأت بإصدار درجات التصنيف الائتماني للأوراق المالية عام 1922، إذ تتوزع مكاتبها في 23 بلد حول العالم، ويعمل لديها أكثر من 6500 موظف حول العالم¹²

3. وكالة فيتش للتصنيف الائتماني Fitch Rating

تأسست عام 1913 في مدينة نيويورك باسم شركة فيتش للنشر، واندمجت مع شركة IBCA المحدودة في لندن كانون الأول عام 1997. تملك تعتبر وكالة فيتش المحدودة مقرين رئيسيين في الولايات المتحدة و لندن و تعتبر واحدة من المنظمات الثلاث المعترف بها في المنظمة الوطنية للتصنيف الإحصائي (NRSRO)¹³

والجدول رقم (2-2) يوضح درجات التصنيف الائتماني في المصرف بحسب وكالات التصنيف العالمية "الملحق رقم 3"

وتمثل التصنيفات الائتمانية للمصارف حكم محلي الائتمان على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية نظراً لأن التصنيفات الائتمانية تستحوذ على جانب مهم من مخاطر الائتمان¹⁴

خطوات التصنيف الائتماني للمصارف حسب المعايير التي وضعتها وكالات التصنيف:¹⁵

1- تحليل البيئة الاقتصادية والتشغيلية للمصرف

¹¹ (www.moody's.com, n.d.)

¹² (Standard & Poor's Website)

¹³ NRSRO: A nationally recognized statistical ratings organization

¹⁴ (Management Earnings Guidance and Future Credit Rating Agency Actions, 2015)

¹⁵ (2009 'Fitch Ratings - Definitions of Ratings and Other Scales)

2- إعداد الاستبيان المتعلق بالمصرف والاجتماع بإدارة المصرف

3- تحليل بيانات المصرف

4- اختيار النموذج المناسب لإجراء التصنيف الائتماني

5- إعداد مسودة التقرير

6- اجتماع لجنة الائتمان وتحديد درجة التصنيف الائتماني

7- نشر درجة التصنيف الائتماني

8- إجراء التعديل على مسودة التقرير وتوزيعها على لجنة الائتمان

أما بالنسبة لدرجات التصنيف الائتماني للمصارف، فتستخدم وكالات التصنيف الائتماني حروفاً أبجدية للدلالة على جودة الائتمان، يبين الجدول التالي تفسير هذه الدرجات تقسم هذه الدرجات إلى مجموعتين:

1- درجات الاستثمار Investment Grades

وهي مؤشر لانخفاض درجة المخاطر الائتمانية، و تأخذ الرموز (Aaa, Aa, A, Baa) وذلك بالنسبة لووكالة موديز، والرموز (AAA, AA, A, BBB) بالنسبة لوكالتي ستاندارد آند بورز وفيتش للتصنيف.

2- درجات المضاربة Speculative Grade:

وهي مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية، و تأخذ (Ba, B, Caa, Ca, C) وذلك بالنسبة لووكالة موديز، والرموز (BB, B, CCC, CC, C) بالنسبة لوكالتي ستاندارد آند بورز وفيتش للتصنيف

كما تضيف وكالات التصنيف الائتماني أرقام وإشارات للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية داخل درجة التصنيف، حيث تضيف وكالة موديز أرقاماً للتصنيفات الائتمانية وهي 1,2,3 ويشير الرقم 1 إلى النهاية العليا ضمن الدرجة والرقم 2 إلى منتصف درجة التصنيف بينما يشير الرقم 3 إلى النهاية الدنيا ضمن درجة التصنيف. في حين تضيف وكالتي ستاندارد آند بورز وفيتش للتصنيف إشارتي + و - للدلالة على مستوى الجدارة الائتمانية ضمن درجات التصنيف الائتماني

المبحث الثاني

نماذج التصنيف وأنواعها

تمهيد:

تعد عملية وضع نماذج التصنيف عملية معقدة في جوهرها، إذ تتطلب قدراً كبيراً من الخبرة والإمكانيات المادية والبشرية، وتوفر قاعدة معلومات ضخمة لدى المؤسسة التي تقوم بالتصنيف، وكان السبب الرئيس وراء ظهور نماذج التصنيف هي رغبة وحاجة المستثمرين والمقترضين لسد فجوة المعلومات بينهم، عن طريق توفير معلومات سهلة وموجزة وموثوقة عن مستوى المخاطر المرافقة لعملية الائتمان، الأمر الذي دفع لتطوير صناعة التصنيف الائتماني والجدارة الائتمانية، والذي كانت بداياته في عام 1909 عن طريق جون مودي John Moody الذي أصدر أول مؤشرات الجدارة الائتمانية واستخدمها في تصنيف سندات السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية،

يتناول هذا المبحث أهم نماذج التصنيف الائتماني المطبقة عالمياً من خلال التعرض للنقاط التالية:

أولاً: معايير قبول نموذج التصنيف.

ثانياً: أنواع نماذج التصنيف الائتماني

ثالثاً: النماذج العالمية للتصنيف الائتماني

أولاً: معايير قبول نموذج التصنيف:

كي يتم قبول نموذج التصنيف لا بد من تحقيقه لمجموعة من المعايير وهي:¹⁶

1- الموضوعية:

أن يمتلك نموذج التصنيف المعتمد أسلوب قياس دقيق ومنتظم عند قياسه للجدارة الائتمانية وضمن المجال الذي وُضع من أجله، ويجب أن يتم اختبار نتائج هذا النموذج على أساس تاريخي ويفضل لمدة 3 سنوات، وأن يخضع للمراجعة المستمرة وأن يقبل التعديلات ضمن المتغيرات التي تحصل.

2- الاستقلالية:

ألا يبني النموذج ضمن ضغوط وتوجهات سياسية أو اقتصادية بحيث يخدم مصالح معينة ولا يقدم الفائدة المرجوة منه.

3- الشفافية:

ويقصد بها أن يتم إتاحة مجال التقييم للمختصين وبشروط متساوية بحيث يمكن تقييم النموذج من أكثر من طرف وبالشكل الذي يقود إلى تلافي كافة الملاحظات بخصوص النموذج.

4- الإفصاح:

أن يكون النموذج واضحاً ويفصح بشكل صريح عن كافة المعاني المتعلقة به مثل: التقييم، احتمالية التعثر، البعد الزمني، معاني التصنيفات المختلفة، رموز التصنيفات، وغيرها.

5- الموارد:

كي يتم اعتماد نموذج التصنيف يجب أن يكون وراء تصميمه موارد بشرية ومادية ذات كفاءة وجودة مرتفعة تدل على دقة ونجاح هذا النموذج.

6- المصداقية:

يعبر هذا المعيار عن ضرورة توفر السرية في عملية التقييم الائتماني ومنع إساءة استخدام المعلومات السرية.

¹⁶ معوش، 2014، ص 19-22

إن نجاح أي نموذج تصنيف سواء كان صادر عن وكالة مختصة أو عن مؤسسة مالية أو مصرف يعتمد على توفر الشروط التالية: ¹⁷

- 1- درجة الاستخدام الفعلي لنموذج التصنيف.
- 2- كفاءة الجهة المصدرة لنموذج التصنيف.
- 3- اتساع نطاق تغطية نموذج التصنيف مثل الأسواق، أو المخاطر، أو الأدوات.
- 4- درجة عمق التحليل والمهنية التي تعرض بهما نتائج التقييم وفق النموذج.
- 5- درجة الاتساق والتناسق في النتائج عبر الأطراف الخاضعة للتقييم.

يجب أن يغطي نموذج التصنيف طيفاً واسعاً من الشركات، المصارف، الأوراق المالية، الالتزامات المالية، شركات التأمين، الحكومات، ويُعتمد في بناءه على تقييم مستوى المخاطر الائتمانية، وتم الاتفاق على وضع مجموعة من الرموز التي تكون دليلاً على جودة الائتمان بحيث يمكن فهم درجة المخاطرة الائتمانية للطرف المُقيّم ¹⁸. Mounayar, 2006, p17.

ويرتبط تقييم المخاطر الائتمانية بطريقتين هما:

1- مشاهدة التصنيف Rating Watch:

ويقصد به قيام الجهة المصدرة لنموذج التصنيف بمراقبة درجة التصنيف الموضوع من أجل معرفة احتمالية تغيرها ضمن فترة زمنية قصيرة وتتضمن مشاهدة التصنيف ثلاثة اتجاهات: ¹⁹

- إيجابي: تشير المشاهدات الإيجابية إلى احتمال رفع درجة التصنيف الائتماني.
- سلبي: تشير المشاهدات السلبية إلى احتمال تخفيض درجة التصنيف الائتماني.
- تطور: تشير المشاهدات المتباينة إلى احتمالية رفع أو خفض أو تثبيت درجة التصنيف.

¹⁷ بن علي، أحمد، 2010، ص 7

¹⁸ Joyce Michel Mounayar, (2006), Credit Risk: The Major Determinations of Credit Risk Ratings,

American University of Beirut, Beirut

¹⁹ زعتري، 2011، ص37

2- اتجاه التصنيف Rating Outlook:

ويقصد به قيام الجهة المصدرة لنموذج التصنيف بمراقبة درجة التصنيف الموضوعة من أجل معرفة احتمالية تغيرها ضمن فترة زمنية طويلة ويتضمن اتجاه التصنيف أربعة اتجاهات:

- مستقر: يشير إلى احتمال بقاء درجة التصنيف الائتماني على حالها لفترة زمنية طويلة.
- إيجابي: يشير إلى احتمال رفع درجة التصنيف الائتماني في الفترة الزمنية طويلة.
- سلبي: يشير إلى احتمال خفض درجة التصنيف الائتماني في الفترة الزمنية طويلة.
- تطور: يشير إلى احتمال رفع أو خفض درجة التصنيف تبعاً للتطورات الحاصلة خلال فترة زمنية طويلة.

وهناك مجموعة من الإجراءات المتبعة لاعتماد نموذج التصنيف هي: ²⁰ IBID, p44

1- **تثبيت التصنيف**: أي مراجعة درجة التصنيف الائتماني الموضوعة وعدم إدخال إي تعديل عليها.

2- **تأكيد التصنيف**: تعني تثبيت درجة التصنيف الائتماني الموضوعة.

3- **خفض درجة التصنيف**: تعني قيام الجهة المصدرة لنموذج التصنيف بتخفيض درجة التصنيف قبل اعتمادها.

4- **تحديث حالة اتجاه التصنيف**: وترمز إلى أن اتجاه التصنيف قد تغير.

5- **رفع درجة التصنيف**: تشير إلى قيام الجهة المصدرة لنموذج التصنيف برفع درجة التصنيف الائتماني قبل التثبيت.

6- **التوقف عن التصنيف**: وتعني إلغاء نموذج التصنيف المعتمد والبدء بوضع نموذج جديد.

7- **نشر التصنيف**: ويعني الإعلان عن التصنيف بعد اعتمادها بشكل نهائي.

8- **النسبة لتصنيف الأوراق المالية** يوجد إجراءين متبعين هما:

²⁰ Ibid, Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion.

- انتهاء عملية الدفع: وتعني خروج الورقة المالية من التصنيف الائتماني في حال سداد قيمتها أو وصولها لتاريخ الاستحقاق.
- تفعيل مشاهدة التصنيف: ويعني أن الإصدار قد وضع في حالة المشاهدة ويجري تصنيفه من قبل الجهة المختصة.

ثانياً: أنواع نماذج التصنيف الائتماني:

أثرت الأزمة المالية عام 2008 وما رافقها من انهيار العديد من مؤسسات المالية على الاقتصاد العالمي وسببت ركود اقتصادي امتدت تبعاته إلى جميع القطاعات الحقيقية والمالية في معظم الاقتصاديات. وقد كشفت هذه الأزمة، وغيرها من الأزمات المالية والمصرفية، عن حجم المخاطر الكبيرة التي يتحملها القطاع المصرفي، كما أثبتت عدم كفاية الممارسات التقليدية لإدارة المصارف لمخاطرها خاصة في بيئة عمل تتسم بعدم التأكد.

في هذا السياق ظهرت العديد من الأساليب والنماذج التي تهدف إلى تقدير مخاطر الائتمان والتنبؤ بها، وقد عرفت هذه النماذج تطوراً كبيراً ومتلاحقاً خلال عقود من الزمن، إذ يمكن أن نميز بشكل أساسي بين النماذج كما يلي: 21

1- النماذج التي تعتمد على البيانات المحاسبية Accounting-based credit models

(كنماذج Altman).

تعتمد هذه النماذج على البيانات المحاسبية، ومنها نموذج William Beaver عام 1966 للتنبؤ بفشل الشركات الصناعية الأمريكية باستخدام مجموعة من النسب، وقد شملت عينة البحث 79 شركة فاشلة و 79 شركة غير فاشلة خلال الفترة 1954-1964، وتم استخدام التحليل أحادي المتغير، وقد توصل النموذج إلى إمكانية التنبؤ بفشل الشركة قبل خمس سنوات

وقد وجهت العديد من الانتقادات لنموذج Beaver لاستخدامه التحليل أحادي المتغير الذي لا يعطي نتائج دقيقة وواضحة، فظهرت نماذج Altman كاستجابة لهذه الانتقادات، ومن هذه النماذج نموذج 1968 الذي استخدم التحليل التمييزي المتعدد (MDA) على عينة من القطاع الصناعي

في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد توصل النموذج إلى خمسة متغيرات لها قدرة على التنبؤ وهي:²²

التدفق النقدي، صافي الربح، الدين إلى مجموع الأصول، الأصول السائلة إلى الالتزامات المتداولة، معدل الدوران

وفقاً لهذا النموذج، تعتبر الشركة فاشلة إذا كانت قيمة Z أقل من 1.8، وتعتبر ناجحة إذا كانت أكبر من 2.99، بينما يصعب تحديد وضع الشركة إذا كانت قيمة Z بين 1.8 و 2.99

يستطيع النموذج التنبؤ بقيمة الفشل بدقة 95% قبل عام من حدوث الفشل، 72% قبل عامين، 48% قبل ثلاثة أعوام، 29% قبل أربعة أعوام و 36% قبل خمسة أعوام

وفي عام 1977 قام ببناء الجيل الثاني Zeta والهدف منه صياغة نموذج جديد يأخذ بعين الاعتبار شركات أكبر وعينة اشمل، وقد صمم هذا النموذج بعد حذف معدل دوران الأصول للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل، حيث أن معدل دوران الأصول في الشركات غير الصناعية أعلى منه في الشركات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية

في عام 1995 توصل Altman إلى نموذج z-score وبعد ذلك ظهر نموذج James Ohlson الذي انتقد استخدام نموذج الانحدار التمييزي نتيجة بعض القيود التي يفرضها كافتراض التوزيع الطبيعي للمتغيرات، فاستخدم نموذج الانحدار اللوجستي Logistic Regression. يستخدم النموذج 9 متغيرات مستقلة وهي:²³

x1: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول / الناتج القومي الإجمالي

x2: الالتزامات / الأصول

x3: رأس المال العامل / الأصول

x4: الالتزامات المتداولة / الأصول المتداولة

x5: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 في حال تجاوز الالتزامات المتداولة للأصول المتداولة و يأخذ القيمة 0 في خلاف ذلك

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 1 X_5^{22}$$

$$O\text{-Score} = -1.32 - 0.407x_1 + 6.03x_2 - 1.43x_3 + 0.0757x_4 - 1.72 x_5 - 2.37x_6 - 1.83x_7 + 0.285 x_8 - 0.521x_9:^{23}$$

صافي الدخل / الأصول

x6 : صافي الدخل / الأصول

x7 : الدخل من العمليات التشغيلية / إجمالي الالتزامات

x8 : متغير وهمي يأخذ القيمة 1 في حال كان صافي الدخل سالب خلال سنتين و يأخذ القيمة 0 في خلاف ذلك

x9 : التغير النسبي في صافي الدخل (ثافي الدخل في الزمن t - صافي الدخل في الزمن t-1) / (صافي الدخل في الزمن t + صافي الدخل في الزمن t-1)

في هذا النموذج النقطة الفاصلة للتمييز بين الشركات هي 0.38، حيث تشير القيمة الأقل من هذا الحد إلى أن الشركة تواجه إفلاس، بينما تشير القيمة الأكبر من هذا الحد إلى أن الشركة لا تواجه افلاس

وقد تعرض هذا النموذج إلى العديد من الانتقادات منها التحيز في اختيار العينة بحيث تم الحصول على العينة بدون اختيار عشوائي

ثم ظهر نموذج Zmijewski الذي استخدم نموذج Probit وقد تم استخدام ثلاثة متغيرات مستقلة وهي:²⁴

X1: صافي الدخل / إجمالي الأصول

X2: إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول

X3: الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة

وفي هذا النموذج فإن الشركات المفلسة تأخذ احتمالية تساوي أو تزيد عن 0.5.

²⁴ Zmijewsky = -4.3 - 4.5x1 + 5.7x2 + 0.004x3

2- نماذج هيكلية مخاطر الائتمان Structural Models (كنموذج Merton).

ظهرت النماذج المستندة على المتغيرات السوقية أو النماذج الهيكلية كأحد أهم نماذج تقييم مخاطر الائتمان بعد الانتقادات الموجهة للنماذج المستندة على البيانات المحاسبية، و يعتبر Merton 1974 نموذج حجر الأساس لجميع النماذج الهيكلية الأخرى.

وقد تعرض هذا النموذج إلى العديد من الانتقادات، فقدّم Black and Cox 1976 نموذج المرور الأول First Pasage Model كتطوير لنموذج Merton والذي عرف التعثر بأنه الحدث الذي تنخفض فيه قيمة الأصول عن الدين والذي قد يحدث في أي لحظة وليس في قيمة استحقاق الدين ثم ظهرت النماذج المخففة لمخاطر الائتمان Reduced Form Credit Risk Models عام 1995. وهي أيضاً النماذج المطورة لنموذج Merton وتختلف بأنها لا تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين التعثر قيمة الشركة، و إنما تعتبره حدث يتبع عملية بواسون والتي تعرف بأها عملية عشوائية تستخدم لنمذجة العمليات العشوائية التي تحدث في فترة معينة مستقلة عن بعضها البعض. فوفقاً لهذا النموذج فإن التعثر هو حدث خارجي غير متوقع تتحد علماته من خلال عوامل مختلفة في السوق

ويعتبر نموذج مصفوفة الائتمان Credit Metrix من النماذج المطورة عن نموذج Merton والذي تم تطويره من قبل البنك الاستثماري الأمريكي J.P. Morgan عام 1997 لقياس مخاطر المحافظ الائتمانية، من خلال مصفوفة الانتقال التي تقيس احتمال تغير تصنيف المقترضين خلال فترة (عادة ما تكون سنة). إذ يقيس هذا النموذج قيمة الائتمان المعرضة للخطر Value at Risk (VaR) الناتجة عن تغير الجودة الائتمانية للمقترض استناداً إلى التصنيف المعتمد من قبل شركات التصنيف.

يعتبر نموذج KMV1997 من أكثر النماذج استخداماً للتنبؤ باحتمال التعثر في الصناعة المالية، وهو يستند إلى نموذج تسعير الخيارات في حساب احتمالية التعثر، وفقاً لهذا النموذج فإن تاتعثر يحدث عند وصول قيمة أصول الشركة إلى مستوى حرج معين أو نقطة معينة تقع بين إجمالي قيمة الالتزامات وقيمة الالتزامات قصيرة الأجل تدعى بنقطة التعثر Default Point ويتم تحديد نقطة التعثر بين مجموع الالتزامات قصيرة الأجل و50% من الالتزامات طويلة الأجل

3- النماذج التي تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية

ومن أبرز هذه النماذج نموذج (Credit Risk +) ونموذج متابعة المحفظة الائتمانية Credit Portfolio View Model .

تم تطوير نموذج Credit Risk + عام 1997 من قبل شركة Credit Suisse First Bostin كنموذج إحصائي يدرس خطر التعثر ويتجاهل العوامل الأخرى التي تسببت بالمخاطر كالتغير في تصنيف الجودة الائتمانية. وفقاً لهذا النموذج فإن معدلات التعثر تتبع حركة عشوائية ثابتة مع مرور الزمن وتختلف مع اختلاف الدورات الائتمانية.

تتكون مدخلات النموذج من معدل تعثر الصناعة، متوسط معدل التعثر الفردي الذي يتم الحصول عليه من خلال التحليل الائتماني الداخلي وذلك بالنسبة لمحفظة ائتمانية تتكون من n من القروض المتجانسة من حيث الحجم ومعدلات التعثر، ويكون احتمال تعثر القروض ضمن المحفظة يتبع توزيع بواسون Poisson Distribution

أما نموذج متابعة المحفظة الائتمانية Credit Portfolio View Model والذي يعرف بنموذج العوامل الكلية Macro Factors Model والذي تم تطويره عام 1998 والذي يفترض أن سبب التعثر أو التغير في التصنيف الائتماني مرتبط بالعوامل الاقتصادية الكلية، كسعر الفائدة ومعدل النمو و سعر الصرف وغيرها من المؤشرات. أي أن التعثر والتغير في التصنيفات الائتمانية يرتبط بالدورات الاقتصادية. وبالتالي فإن هذا النموذج يقترح منهجية لربط عوامل الاقتصاد الكلي باحتمال التعثر واحتمال انخفاض التصنيف الائتماني، بحيث يطبق على كافة القطاعات والمقترضين من خلال تحليل سيناريوهات مختلفة للاقتصاد الكلي²⁵ (Kern, 2001)

ثالثاً: النماذج العالمية للتصنيف الائتماني:

يقصد بالنماذج العالمية للتصنيف الائتماني، النماذج المعتمدة من قبل كبرى شركات التصنيف، ويتضمن نموذج التصنيف مجموعة من الخطوات المتسلسلة وهي:²⁶

1- طلب الكيان من الوكالة المختصة منحه درجة تصنيف ائتماني.

KERN. M; RUDOLPH. B. Comparative Analysis of Alternative Credit Risk Models – an Application on German Middle Market Loan Portfolios. Working Paper, 2001
Jackson, 2006, p 19²⁶

- 2- زيارة محلي الائتمان التابعين لوكالة التصنيف للكيان طالب التصنيف.
- 3- قيام المحللون بتحليل البيانات المالية والعوامل الكمية والنوعية المرافقة لها وإعداد التقرير الائتماني.
- 4- مناقشة لجنة الائتمان للتقرير الائتماني المقدم من قبل المحللين، وإعطاء درجة التصنيف متضمنة مشاهدة التصنيف واتجاه التصنيف.
- 5- إخطار الجهة طالبة التصنيف بدرجة التصنيف الائتماني.
- 6- نشر التصنيف الائتماني في أسواق رأس المال.
- 7- مراقبة درجة التصنيف الائتماني.

وفيما يلي المنهجية المستخدمة في بناء نماذج التصنيف الائتمانية من قبل وكالة Fitch: يعتمد نموذج تصنيف Fitch على مؤشرات تصنيف أساسية ومؤشرات تصنيف تكميلية ضمن ثلاثة محاور:²⁷

محور تقييم نوعي، محور تقييم الملف المالي، محور تقييم البيئة التشغيلية
أولاً: محور التقييم النوعي: ويأخذ 30% موزعة بين ملف تعريف الأعمال (20%) و ملف المخاطر (10%).

- ملف تعريف الأعمال:

يتم تعريف الملف الأعمال بناءً على إجمالي الدخل التشغيلي (أربع سنوات) فأفضل التصنيفات هي للبنوك ذات متوسط فوق 50000 دولار أمريكي وأدناها تحت 1500 دولار أمريكي.

ويتم تعديل هذا الملف تبعاً للمؤشرات الآتية:

1. نموذج الأعمال: مدى تنوع أعمال المصرف.

2. وضع السوق: حصص سوقية مرتفعة.

²⁷ (Fitch Ratings - Definitions of Ratings and Other Scales, 2009)

3. الإدارة والحوكمة: فريق ذو تخصصات عليا وذات خبرة ومصادقية.

4. الاستراتيجية والتنفيذ.

5. مزايا المجموعة ومخاطرها.

6. السياسات المحاسبية فقد تقلل من تقييم بيئة الأعمال.

7. التطورات التاريخية والمستقبلية

- ملف المخاطر: ومن السمات الهامة:

1. معايير الاكتتاب: مدى تنوع محفظة القروض.

2. المبادئ التوجيهية للاستثمار والتعرض لمخاطر الطرف المقابل: حجم استثمارات المشتقات المالية.

3. ضوابط المخاطر: توفر أنظمة توفر معلومات عن المخاطر وتقلل من هذه المخاطر.

4. مخاطر السوق.

5. نمو الائتمان.

6. المخاطر غير المالية:

ثانياً: محور تقييم الملف المالي: ويأخذ 70% موزعة بين جودة الأصول (20%)، الأرباح والربحية (15%)، الرسملة والرافعة المالية (25%)، التمويل والسيولة (10%).

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الأوزان المستخدمة قد لا تكون ملائمة للمصارف السورية حيث تشكل السيولة البند الأهم والأولوية الأولى للمصارف السوري لضمان القدرة على سداد الودائع.

• جودة الأصول:

ويعبر عنها القروض المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي القروض كمتوسط لأربع سنوات ويتم تقييم درجة التصنيف بين أقل من 1% وفوق 14%.

وترى الباحثة عدم القدرة على اتباع هذه القيم نتيجة أن نسبة التعثر أعلى من 14% في معظم المصارف السورية ما يعني تصنيفات غير دقيقة للمصرف.

كما أن المقاييس التكميلية لجودة الأصول هي:

1. معدل نمو إجمالي القروض.
2. مخصصات القروض المعدومة إلى القروض المشكوك في تحصيلها.
3. رسوم انخفاض قيمة القروض إلى متوسط إجمالي القروض.

• الأرباح والربحية:

يتم اعتماد نسبة الربح التشغيلي إلى إجمالي المخاطر التشغيلية كمتوسط خلال أربع سنوات حيث تتراوح هذه النسبة بين أقل من 0.25% و 4.25%. كما تعدل هذه النسبة وفقاً لكل من:

1. استقرار الأرباح.
2. تنوع الإيرادات.
3. حساب وزن المخاطر.
4. الإيرادات أو الخسائر غير التشغيلية.
5. المقاييس التاريخية والمستقبلية.

كما أن هناك مؤشرات تكميلية هي:

1. صافي دخول الفوائد إلى متوسط الأرباح المولدة للإيراد.
2. نفقات غير الفوائد/إجمالي الإيرادات.
3. الربح التشغيلي إلى متوسط إجمالي الأصول.
4. صافي الدخل إلى متوسط حقوق الملكية.
5. رسوم انخفاض قيمة القروض والأدوات المالية/الأرباح التشغيلية قبل الضريبة.

• الرافعة المالية:

ويتم استخدام نسبة الرافعة المالية كمؤشر أساسي معبراً عنها برأس المال الأساسي حيث تتنوع النسبة بين أقل من 6% وأعلى من 22%. ومن التعديلات على هذه النسبة:

1. تغطية الاحتياطيات وتقييم الأصول.
2. كثافة المخاطر.
3. حساب رأس المال الأساسي مثل العناصر المتضمنة فيه.
4. النمو الداخلي لرأس المال.
5. حجم القاعدة الرأسمالية.
6. مرونة رأس المال والدعم العادي: القدرة على الوصول إلى الأسواق المالية.
7. الرسمة التنظيمية: معبراً عنها بحجم الاحتياطيات.
8. ملف المخاطر ونموذج الأعمال: تركيزات المصرف في التوظيفات.
9. المقاييس التاريخية والمستقبلية: مثل تأثير عمليات الاندماج والاستحواذ على رأس المال.

ومن بين المقاييس التكميلية:

1. نسبة رافعة بازل المالية.
2. حقوق الملكية إلى الأصول الملموسة.
3. القروض المشكوك بتحصيلها مطروحاً منها مخصصات القروض المعدومة إلى رأس المال الأساسي.

• التمويل والسيولة:

ويعبر عنها بنسبة القروض إلى الودائع خلال أربع سنوات حيث تتراوح هذه النسبة بين 45% و250%.

ويتم تعديل هذه النسبة وفق الآتي:

1. تغطية السيولة: تغطية قوطة للالتزامات قصيرة الأجل.
 2. التمويل بغير الودائع: الوصول إلى سوق سيولة مستقر.
 3. هيكل الودائع: قاعدة دقيقة ومستقرة للودائع.
 4. السيولة بالعملة الأجنبية.
 5. الوصول إلى السيولة والدعم العادي: الوصول إلى الأسواق العالمية ودعم المصرف المركزي أو المجموعة الأم.
 6. المقاييس التاريخية والمستقبلية.
- كما أنّ هناك مقاييس تكميلية هي:

1. نسبة تغطية السيولة.
 2. ودائع العملاء إلى إجمالي التمويل غير القائم على حقوق الملكية.
- ثالثاً: محور تقييم البيئة التشغيلية: ويتم تقييم البيئة التشغيلية وذلك اعتماداً على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي فأفضل درجة تكون للدول ذات معدل نصيب فرد من الناتج أكبر من 5000 دولار أمريكي في حين عندما يكون نصيب الفرد أقل من 5000 دولار أمريكي فذلك يعني يأخذ التصنيفات b.
- وترى الباحثة أنّ هذا المعيار لا يلاءم الواقع المصرفي السوري حيث تعتبر سورية من الدول النامية التي لا تحقق هذه المستويات المرتفعة من النمو الاقتصادي يضاف إلى ذلك تأثير الأزمة الحالية على القطاع المصرفي السوري.

ويتم تعديل الدرجة الضمنية للبيئة التشغيلية بعد الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1. تصنيف الجهة السيادية.
2. حجم الاقتصاد وتنوعه.
3. الأداء الاقتصادي معبراً عنه بالنمو الاقتصادي.

4. استقرار الاقتصاد الكلي عنه متمثلاً بتقلبات أسعار الفائدة والصراف وأسعار الأصول المختلفة.

5. مستوى الائتمان معبراً عنه بمستوى الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي.

6. تطوير السوق المالية.

7. الأطر والتشريعات القانونية.

المبحث الثالث

متطلبات التصنيف حسب المعيار الدولي لمتطلبات التصنيف حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9

مقدمة:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في تموز عام 2014 الصيغة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) والمتعلق بالأدوات المالية والمخصصات المالية، والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (IAS 39) المتعلق بالأدوات المالية من حيث الإثبات والقياس.

ويعد هذا المعيار الأول الذي يدمج بين المحاسبة وإدارة المخاطر، فهو أحد المعايير المحاسبية الذي أعاد النظر بطريقة تصنيف المخاطر الائتمانية وكيفية معالجتها تجاه عملاء المصارف (أفراد - شركات - مصارف أخرى) إضافة إلى الاستثمارات المالية المختلفة.

فجاء المعيار 9 (IFRS 9) بنقطة نوعية في الفكر المحاسبي وألزم المصارف باحتجاز المخصصات منذ بداية منح القروض والتوظيفات اعتماداً على احتمالية التعثر (PD) وذلك بعد دراسة الوضع الائتماني للعميل. يستعرض هذا المبحث قياس المخاطر الائتمانية حسب المعيار المحاسبي رقم 9 (IFRS 9).

في هذا المبحث سيتم الوقوف على أهم متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والتركيز على متطلبات التصنيف من خلال الوقوف على النقاط التالية:

أولاً- قياس المخاطر الائتمانية.

ثانياً - نظام التصنيف الداخلي لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة.

أولاً: قياس مخاطر الائتمان:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان (SICR) significant increases in credit risk بأنها الزيادة في احتمالية حدوث تعثر منذ التقييم الأولي.

وهنا قد تستخدم المنشأة طرقاً مختلفة لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير (شرط أن يكون النهج المستخدم متوافقاً مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. يمكن أن يكون النهج متوافقاً مع المتطلبات حتى لو لم يتضمن احتمالاً واضحاً بحدوث التعثر كمدخل في التقييم، ويوفر دليل تطبيق المعيار الدولي رقم 9 (IFRS 9) قائمة بالعوامل التي قد تساعد المنشأة في إجراء التقييم أيضاً. إذ تحتوي متطلبات تطبيق المعيار 9 (IFRS 9) على افتراض (قابل للنفي) بأن مخاطر الائتمان تزداد بشكل واضح عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية أكثر من 30 يوماً بعد تاريخ الاستحقاق.

وهنا يلزم المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (IFRS 9) المصارف أن تعكس أثر زيادة المخاطر الائتمانية في التقارير المالية اللاحقة، من خلال إعادة حساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة اعتماداً على احتمالية التعثر لكامل عمر القرض بدلاً من 12 شهر. 28.

يتكون تقييم المخاطر الائتمانية وفق المعيار الدولي رقم 9 (IFRS 9) من ثلاثة عناصر (حسب ما ورد في الفقرة 5.5.11 منه):

✓ عنصر كمي Quantitative element

✓ عنصر نوعي Qualitative element

✓ الثلاثين يوماً التي تجاوزت تاريخ الاستحقاق 'backstop' The 30 days past due

وهنا ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 للمنشأة بافتراض أن مخاطر الائتمان على أداة مالية لم تزداد بشكل كبير إذا تم تحديد أن لديها مخاطر ائتمانية "منخفضة" في تاريخ التقرير.

ويعتبر المعيار أن مخاطر الائتمان "منخفضة" إذا كانت هناك مخاطر منخفضة لحالة التخلف عن السداد، ولدى المقترض رغبة وقدرة قوية على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتدفقات النقدية

التعاقدية على المدى القريب، وقد تظهر تغيرات سلبية في الظروف الاقتصادية والتجارية على المدى الطويل، ولكن لن تؤدي بالضرورة إلى تقليل قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتدفق النقدي التعاقدية، وهنا يقترح المعيار أن تصنيف "درجة الاستثمار" قد يكون مؤشراً لمخاطر الائتمانية منخفضة. 29 (pwc, 2017)

وقد تم وضع مجموعة من العوامل التي يجب مراعاتها عند تحديد الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية:

1- احتمال التخلف عن السداد:

وفقاً لهذا النموذج يتم عمل مقارنة بين مدتين زمنييتين هما (12 شهر ومدى الحياة) والمقصود هنا جعل احتمال التخلف عن السداد خلال مدة 12 شهر مماثلة لنفس الاحتمالية مدى الحياة، ويمكن استخدام هذا النموذج بالنسبة للأدوات التي لا تتركز الأنماط الافتراضية لها في نقطة زمنية محددة وحيث لا تشير الظروف إلى أن تقييم العمر ضروري.

2- مخاطر التخلف عن السداد بدلاً من التغيير في الخسائر المتوقعة:

وهنا طلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان على أساس أنها مخاطر التخلف عن السداد وليس المخاطر مرتبطة بالتغيير في الخسائر المتوقعة، وهذا بالنسبة للأدوات التي يكون تقييم العمر فيها ضروري.

3- التقييم النسبي:

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 من المنشأة مقارنة مخاطر التخلف عن السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة في تاريخ التقرير مع مخاطر التخلف عن السداد في تاريخ التقييم الأولي، هذه المقارنة تسمى التقييم النسبي.³⁰ (PWC, 2017, p 4)

تأتي أهمية هذا التقييم الذي وضعه المعيار الدولي رقم 9 من أنه يشمل تقييم المصارف والمؤسسات المالية التي لديها محافظ إقراض عالية، ومن الأمثلة نورد: قروض الشركات وأدوات الدين ذات

In depth IFRS 9 impairment: significant increase in credit risk, Issued by PwC, 2017 ²⁹

الصلة، مثل السندات المحتفظ بها المصنفة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وبعض عقود الضمانات المالية الصادرة والتي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.³¹ (bdo.co.uk, 2021)

والجدول رقم (1) يوضح المتطلبات الرئيسية والملاحظة الواجب تطبيقها والتي يتم فيها تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان:

الجدول (1) المتطلبات والملاحظات في تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

المتطلبات الرئيسية	الملاحظة الواجب تطبيقها
مقارنة مخاطر الائتمان عند التقييم الأولي بمخاطر الائتمان في تاريخ التقرير.	التركيز على الزيادة النسبية بدلاً من المستوى المطلق لمخاطر الائتمان.
في مخاطر التعثر مدى الحياة. يتم تقييم التغيرات في مخاطر التخلف عن السداد (وليس الخسارة) على مدى العمر المتوقع المتبقي، أي التغيرات	<p>➤ يتم تعريف التخلف عن السداد على نطاق أوسع من حالات التخلف عن السداد - بمعنى أنه إذا لم تكن هناك مدفوعات مستحقة لفترة معينة، فلا يزال هناك خطر التخلف عن السداد.</p> <p>➤ عادة ما يتم استبعاد تأثير الضمانات.</p> <p>➤ تتخفف مخاطر التخلف عن السداد بشكل عام بمرور</p>

Assessing for significant increases in credit risk under IFRS 9, (2021). <https://www.bdo.co.uk/en-31-gb/insights/audit-and-assurance/ifrs-us-gaap-and-international-gaap/assessing-for-significant-increases-in-credit-risk-under-ifrs-9>

الوقت حتى إذا ظلت مخاطر الائتمان كما هي.	
➤ المعلومات السابقة والحالية والمستقبلية. ➤ معلومات خاصة وعامة ومعلومات عن الاقتصاد الكلي للمقترض.	ادمج جميع المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة.

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجعين: (bdo.co.uk, 2021) & (PWC, 2017,) (p 4).

وبالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية فإنها تأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى عند تقييم مخاطر الائتمان مثل:³²

- الظروف الاقتصادية العامة.
- ظروف السوق.
- الأداء التشغيلي للمقترض.
- مدى الالتزام بالسداد.
- التغييرات على الشروط التعاقدية على سبيل المثال منح الامتيازات مثل التنازل عن الفوائد.
- قضايا التدفق النقدي أو السيولة.
- التصنيف الائتماني.
- التأخيرات في الدفع والمعلومات عن حالات التأخر في السداد عن تاريخ الاستحقاق.

ثانياً: نظام التصنيف الائتماني الداخلي Internal Rating Based Approach

³² KPMG IFRG Limited, 2014, p085

يعتبر وجود نظام تصنيف ائتماني داخلي من أهم متطلبات تطبيق المعيار 9 وذلك بهدف تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss (ECL) وتقييم انخفاض الجدارة الائتمانية.

يجب أن يحدد هذا النظام كل من:

1- احتمالية التعثر لكل درجة من درجات التصنيف (Probability Of Default (PD)

2- معدل الخسارة عند التعثر (Loss Given Default (LGD)

3- قيمة الخسارة عند التعثر (Exposure At Default (EAD)

ولنظام التصنيف الائتماني الداخلي أهمية كبيرة في المصارف، إذ يعتبر أداة مساعدة في إصدار موافقات منح الائتمان (Credit Approval) وفي عمليات التسعير (Pricing Model) وتقدير الزيادة الهامة في المخاطر الائتمانية (Significant increase in credit risk).

إضافة إلى ذلك يمكن استخدامه كبديل عن المنهج المعياري (Standardized Approach) لاحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي وفق بازل 3

ويتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعد تصنيف التعرضات الائتمانية إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى (Stage 1): يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على فترة 12 شهراً من تاريخ القياس وذلك لبنود داخل وخارج الميزانية.

المرحلة الثانية (Stage 2): يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر القرض اعتباراً من تاريخ القياس وذلك لبنود داخل وخارج الميزانية.

المرحلة الثالثة (Stage 3): يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر القرض اعتباراً من تاريخ القياس وذلك لبنود داخل وخارج الميزانية.

ثم يتم تبويب التعرضات الائتمانية Categorization of Exposures وذلك لأغراض تطبيق نظام التصنيف الائتماني الداخلي وفق الفئات التالية:

1- التعرضات الائتمانية تجاه الحكومات ومصارفها المركزية Sovereign

2- التعرضات الائتمانية تجاه المصارف Banks (وهو موضوع الدراسة)

3- التعرضات الائتمانية تجاه الشركات الكبيرة Commercial

4- التعرضات الائتمانية تجاه الشركات متوسطة الحجم SMEs

5- تعرضات التجزئة Retail

وبحسب تعليمات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الصادر عن مصرف سورية المركزي، يجب أن يُبنى نظام التصنيف الائتماني الداخلي للتعرضات الائتمانية تجاه الحكومات والمصارف والشركات على بعدين منفصلين (Two Separate and Distinct Dimensions):

1) مخاطر تعثر العميل بناءً على الجدارة الائتمانية (Creditworthiness) واحتمالية التعثر (Probability Of Default)

2) العوامل الخاصة بالتعرض الائتماني مثل الضمانات وأولوية الدين ونوع المنتج الائتماني والغرض من التسهيل وأي من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في احتساب الخسارة عند

التعثر Loss Given Default LGD

حيث أن نظام التصنيف الائتماني المبني على أساس مخاطر تعثر العميل يجب أن يُبنى على 10 درجات، سبع درجات للتعرضات الائتمانية غير المتعثرة (Non-Defaulted) وثلاث درجات للتعرضات الائتمانية المتعثرة (Defaulted)، بحيث تعكس الدرجتين الأولى والثانية مستوى مرتفع من الجودة الائتمانية (High credit quality) وتعكس الدرجتين الثالثة والرابعة مستوى متوسط للجودة الائتمانية (Medium credit quality) وتشكل الدرجات المذكورة سابقاً "من الأولى وحتى الرابعة" درجات الاستثمار (Investment Grade). في حين تعكس الدرجات الخامسة والسادسة والسابعة مستوى منخفض لجودة الائتمان (Low credit quality) وتشكل درجات المضاربة (Speculative Grade)

الجدول (2) توزيع الدرجات

عامل / غير عامل	الدرجات	الجودة الائتمانية	استثمار/مضاربة
قروض عاملة	1	مستوى مرتفع من الجودة الائتمانية	درجات الاستثمار
	2		

	مستوى متوسط من الجودة الائتمانية	3	
		4	
درجات المضاربة	مستوى منخفض لجودة الائتمان	5	
		6	
		7	
	متعثر	8	قروض غير عاملة
		9	
		10	

المصدر: من إعداد الباحثة

ولابد من الإشارة إلى أن المصارف في سعيها نحو تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ستواجه العديد من التحديات، تتمثل فيما يلي:

1- ضرورة تعزيز التنسيق بين الوحدات المتخصصة "إدارة المخاطر والائتمان والمالية والالتزام وتكنولوجيا المعلومات"

2- ضرورة تحقيق التكامل والتوافق بين البيانات المالية والمخاطر

3- تحديات جمع وحفظ البيانات التاريخية الضرورية لوضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة.

4- كما تبرز تحديات البنية التحتية وأنظمتها ومنهجيات وأدلة عمل وتقنيات تقييم المخاطر والسياسات المحاسبية، الأمر الذي يتطلب رفع قدرات العاملين ومهاراتهم ومواكبتهم لمستجدات العمل المصرفي على المستوى الدولي.

يساعد نظام التصنيف الائتماني الداخلي في تطبيق المعيار 9 من خلال النقاط التالية:

1- الفصل Segmentation

إن تحديد مخصصات الخسائر الائتمانية بناءً على الارتفاع الجوهري في المخاطر الائتمانية يتم على أساس مجمّع (Collective) وذلك من خلال فصل التعرضات الائتمانية في مجموعات متجانسة، كل مجموعة تتمتع بمخاطر ائتمانية متشابهة أو مشتركة، وهذا ما يوفره نظام التصنيف الائتماني الداخلي.

2- تقدير الزيادة الهامة في المخاطر الائتمانية SICR

كما ذكر سابقاً فإن تقييم المخاطر الائتمانية، يتكون من ثلاثة عناصر³³:

I.العنصر الكمي ويسمى أيضاً المؤشر الأولي (Primary Driver):

تغيرات كمية في احتمالية التعثر لكامل عمر القرض في تاريخ القياس مقارنة مع احتمالية التعثر في تاريخ الاعتراف.

II.العنصر النوعي وهو المؤشر الثانوي (Secondary Driver)

معلومات نوعية تعطي الإدارة مؤشرات بأنه لن يتم سداد المبلغ مع الفوائد في الوقت المناسب.

III.الثلاثين يوماً التي تجاوزت تاريخ الاستحقاق The 30 days past due

'backstop' تأخر المقرض عن السداد لمدة أكثر من 30 يوم، وعليه فإن انخفاض

التصنيف الائتماني الداخلي يمكن أن يعتبر كمؤشر ثانوي.

3- تحديد فيما إذا كانت الأدوات المالية تتمتع بمخاطر ائتمانية منخفضة

يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهر إذا تم تقييم الأدوات المالية على أنها منخفضة المخاطر الائتمانية، وذلك عوضاً عن حسابها لكامل مدة القرض، ويمكن استخدام نظام التصنيف الداخلي لتحديد فيما إذا كانت المخاطر الائتمانية منخفضة.

4- الإفصاح (Disclosure)

إن المعيار المحاسبي رقم 9 يلزم المصارف الإفصاح عن درجات التصنيف الائتماني وقيمة الأدوات المالية التي يملكها المصرف في كل درجة من درجات التصنيف إضافة إلى قيمة التعرضات للمخاطر الائتمانية والضمانات المقابلة.

In depth IFRS 9 impairment: significant increase in credit risk, Issued by PwC, 2017³³

المبحث الرابع

تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في المصارف العاملة في

سورية

مقدمة:

يعد الاعتراف بخسائر الائتمان أحد المشاكل المعاصرة في الفكر الاقتصادي بشكل عام، والمحاسبي بشكل خاص، إذ يعد مخصص خسائر الائتمان من أهم المقاييس المحاسبية في التحوط ضد خسائر الائتمان والحد من أثرها. إذ أشار العديد من الباحثين في هذا المجال أنّ المعالجة المحاسبية المستخدمة وفقاً للمعيار الدولي IAS 39، هي أحد الأسباب التي أدت إلى تفاقم الازمة المالية العالمية 2009-2088، والتي تمثلت بتأخر الاعتراف بالخسائر الائتمانية، معتمدة على الاعتراف بالخسارة على الأساس الفعلي وليس على الأساس التوقعي.

وفي ضوء الانتقادات التي طالت لمعيار الدولي IAS 39، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معياراً للأدوات المالية المتمثل بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9. إذ يعد المعيار IFRS 9 أحد المعايير المحاسبية الذي أعاد النظر بطريقة تصنيف المخاطر الائتمانية وكيفية معالجة هذه المخاطر تجاه عملاء المصارف وأي نوع من أنواع الاستثمار عند المصارف والضوابط الموحدة لدى المصارف العامة والخاصة.

وفي سورية طالب مجلس النقد والتسليف البنوك بالالتزام بالمعيار IFRS 9 بحيث يكون لدى البنوك تصور كامل عن القروض التي سيمنحها للعملاء وأن نسبة الفائدة حسب هذا القرار تختلف بين كل مقترض وآخر وحسب ملفه فيما اذا كان متكاملًا وحسب ضماناته التي سيقدمها، إذ يعد المعيار IFRS 9 أول معيار يدمج ما بين المحاسبة والأخطار التي يمكن أن تحدث في المصارف وأن البنك المركزي بإصداره هذا القرار يحافظ على نظام مالي مستقل حسب المعايير الدولية وإن تطبيق هذا المعيار سوف ينتج عنه بعض الشروط والتحديات على البنوك وبالتالي إن أساس تعامل البنوك هو مع التجار والزبائن الموجودين لديها، وبالتالي تطبيق هذا القرار ينعكس عليهم وعلى كيفية الآلية التي سيتعاملون بها مع المصارف والتحديات الموجودة في هذه البنوك.

1- نشأة المعيار الدولي لإعادة التقارير المالية IFRS 9:

صدر المعيار IFRS 9 في عام 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية، والتي أدت إلى انعكاس كبير على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وتبين أن المصارف عمدت إلى إخفاء خسائرها ولم تعلن عنها إلا عند حدوثها، وبالتالي أدى هذا الأمر إلى كارثة كبرى في الاقتصاد العالمي ونتيجة ذلك بدأت الحاجة إلى المعيار IFRS 9. إذ يعد تطبيق المعيار IFRS 9 نوع من إدارة المخاطر، وقبل صدور المعيار كانت المخصصات تحتجز لقاء المخاطر الائتمانية عند حدوث التعثر.

وفي عام 2010، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المسودة الثانية للمعيار IFRS 9 بعنوان الأدوات المالية- الاعتراف والقياس والذي تتضمن المتطلبات المحاسبية الجديدة لتصنيف وقياس الالتزامات المالية. أما في عام 2014، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية المسودة الثانية بإصدار النسخة الأخيرة للمعيار الدولي IFRS 9، والذي تضمن نموذج الخسائر المتوقعة الجديد، حيث يعد ملزم التطبيق بعد 2018 /1/1 (Financial Instruments, 2014).

وتضمنت النسخة النهائية من المعيار الجديد الذي أصدره المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في 24 يوليو 2014 أساساً منطقياً واحداً فيما يتعلق بتصنيف والقياس للأدوات المالية، ولا سيما فيما يخص توقع الخسائر ونموذج انخفاض القيمة وأسلوب الإصلاحات المستدامة في محاسبة التحوط، كما يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 نهجاً منطقياً لتصنيف الموجودات المالية، التي تقودها خصائص التدفقات النقدية ونموذج الأعمال المتبع للاحتفاظ بالأصل. إضافةً لذلك يطرح المعيار IFRS 9 لإعداد التقارير المالية النموذج الذي يشهد تعديلاً إصلاحياً كبيراً لمحاسبة التحوط كذلك القضاء على التقلبات في الربح أو الخسارة، كما يسمح معيار IFRS 9 بالتطبيق المبكر للتحسين في التقارير المالية قبل أي تعديلات أخرى في محاسبة الأدوات المالية (Financial Instruments, 2014).

يعد الفرق ما بين السابق لتطبيق المعيار IFRS 9 وبعد تطبيقه أنّ المصارف ستتحمل أعباء إضافية نتيجة أن هذه المخصصات سيتم حجزها منذ بداية المنح وتعتمد على احتمالية التعثر، بينما كانت في السابق تحتجز عند التعثر لمواجهة مخاطر عدم السداد أما اليوم أصبح الاحتجاز يبدأ منذ بداية المنح نتيجة احتمال التعثر. إذ أصبحت المصارف ملزمة باحتجاز المخصصات منذ بداية منح القروض والتوظيفات، عندما تقوم المصارف بتوظيف العمال عند المصارف فهي ملزمة باحتجاز مخصصات واحتياطات لقاء هذه التوظيفات منذ بداية التعاقد.

2- منهجية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss):

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقاً لمتطلبات المعيار (IFRS 9) نموذجاً لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن النهج التالي (Bank For International Settlements, 2020):

✚ القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة.

✚ أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.

✚ أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل.

✚ تعهدات منح القروض أو السقف عندما يكون هناك التزام قائم لتمديد أو زيادة المبلغ الائتماني.

✚ الموجودات الناتجة عن العقود والتي تدخل ضمن نطاق إطار المعيار الدولي للتقارير المالية

IFRS 15.

✚ خطابات الضمان المنصوص عليها وفق متطلبات المعيار IFRS 9.

✚ الذمم المالية التجارية.

✚ الذمم المالية المرتبطة بعقود الايجار وفقاً لإطار المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 16.

✚ منتجات التمويل الإسلامي التي تحمل صفات الدين.

✚ المطالبات الائتمانية على المصارف والمؤسسات المالية (ماعدا الأرصدة الجارية المستعملة

لتغطية عمليات المصرف كالحالات وخطابات الضمان).

ويمكن تلخيص مراحل النهج العام المحدد وفقاً لمتطلبات المعيار IFRS 9 لقياس الخسائر

الائتمانية المتوقعة وفق الشكل التالي:

الشكل (1): قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار IFRS 9



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى (Bank For International Settlements, 2020)

3- موقف القطاع المصرفي السوري من تطبيق المعيار «IFRS 9»

قدم مصرف سورية المركزي حزمة من الإجراءات بُغية اعتماد التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولية IFRS 9، وكذلك معيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم 30 (الصادر من بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 4 بتاريخ 2019/2/14) وذلك لرفع مستوى الأمان، والوصول إلى مستويات أعلى من الملاءة المالية للمصارف وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة كخطوة ثابتة واثقة لتعزيز متانة القطاع المصرفي وضمان استمرارية عمله وامتصاص نتائج الحرب والعقوبات وتداعياتهما، ليس فقط على المصارف السورية، وإنما أيضاً على أي مؤسسة تتعامل مع تلك المؤسسات.

تضمن القرار إلزام المصارف التقليدية العاملة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 الخاص بالأدوات المالية اعتباراً من 2019/1/1، وذلك على مستوى المصرف والفروع والشركات التابعة داخل البلاد وخارجه، إضافةً لإلزام المصارف الإسلامية العاملة بتطبيق المعيار IFRS 9 وذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وفيما لم تغطه معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولا سيما معايير المحاسبة الإسلامية رقم 30 المتعلق باحتساب الخسائر الناجمة عن انخفاض القيمة.

وأشار مصرف سورية المركزي في التعميم الذي وجهه إلى المصارف العاملة في سورية التقليدية منها والإسلامية أهمية متابعة المستوى الذي وصلت إليه المرحلة التمهيديّة لتطبيق المعيار الدولي IFRS 9، وخاصة لجهة توافر نظام تصنيف ائتماني داخلي واحتمال التعثر الذي يعطيه هذا النظام لكل درجة من درجات التصنيف المحددة ضمنه، وآلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك احتساب الخسارة لدى التعثر والتعرض لدى التعثر أو معدل الخسائر التاريخية.

كما أكد المصرف المركزي على المصارف أنه في حال عدم توافر النظام المذكور، فإنه يتوجب بيان الخطة الزمنية الموضوعية من قبل كل مصرف للحصول على مثل هذا النظام بما يتوافق مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي / IFRS 9 / مع ضرورة بيان إمكانية شراء هذا النظام من مورد خارجي مع تحديده أو تصميمه داخلياً، إلى جانب بيان المعايير النوعية والكمية والآلية المخطط اعتمادها من قبل المصرف لتوزيع الأدوات المالية الخاضعة للمعيار / IFRS 9 / على

مراحل قياس انخفاض القيمة الثلاث المحددة بموجبه وكذلك آلية انتقال تصنيف الأدوات المالية المذكورة عبر هذه المراحل.

كذلك طلب مصرف سورية المركزي من المصارف بيان خطة كل منها للمواءمة بين آلية التصنيف الائتماني المعتمدة أساساً لأغراض الرقابة المصرفية وبين الآلية المطلوبة بموجب المعيار/IFRS 9/، وأيضاً بيان الأدوات المالية التي سيتم احتساب المخصصات المقابلة لتدني قيمتها على أساس فردي ومجمع والمعايير التي سيتم اعتمادها لذلك، إلى جانب بيان قوائم المراجعة التي سيعتمدها المصرف لبيان مؤهلات الأدوات المالية المعنية بالإدراج في كل مرحلة، إضافة إلى بيان إمكانية انتقال كل مصرف من النهج المعياري البسيط لاحتساب كفاية رأس المال إلى منهج أكثر تقدماً وفق التوصيات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، والاعتماد الدعم الفني والتقني من قبل الشركاء الاستراتيجيين للمصارف العاملة في استكمال التحضير لتطبيق المعيار/IFRS 9/. كما ألزم المصرف المركزي المصارف التي لم تُحضر لما ورد من مراحل تمهيدية لتطبيق المعيار/IFRS 9/ باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتغطية جوانب النقص واستكمال المرحلة التمهيدية، وبما يسمح لها بإجراء اختبار الأثر الكمي لتطبيق هذا المعيار وتقديم نتائجها إلى المصرف المركزي.

ومن وجهة نظر الباحثة، يعد تطبيق تعليمات المعيارين (رقم 9 دولي ورقم 30 إسلامي)، نقلة نوعية في عمل القطاع المصرفي السوري إلى مسار جديد، تستند ركيزته الأساسية على ربط المعالجة المحاسبية بأنشطة إدارة المخاطر، وذلك من خلال بناء نموذج جديد لتكوين المخصصات يرتكز على تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وليس المحققة، وبذلك فقد تم زيادة مستويات المخصصات الاحترازية للخسائر المتوقعة على جميع التسهيلات الائتمانية خلال مراحل العمر الائتماني المتوقع.

وبالنسبة للتصنيف الائتماني فيتم تصنيف العميل ائتمانياً على ثلاث مراحل وفق مؤشرات كمية ونوعية، وذلك حسب متطلبات معيار IFRS 9 الموضحة في الشكل (1) كما يلي (Bank For International Settlements, 2020):

1- المرحلة الأولى:

يتم تصنيف العميل حال التزامه بعدد من الشروط مجتمعة، ومنها التزامه بشروط منح التسهيل الائتماني، وسداد أصل الدين وفوائده ضمن المهل مع السماح بمدة تأخير لا تتجاوز 30 يوم وشروط أخرى سواها. بالرغم من ذلك، يُطلب من المصرف تشكيل مخصص يتناسب مع احتمالية تعثر العميل.

2- المرحلة الثانية:

يتم تصنيف العميل في حال وقوع مجموعة من الحالات، كتأخر العميل في سداد أصل الدين أو الفوائد لمدة تزيد عن 30 يوم، والتغيرات المهمة في مؤشرات السوق، وجدول التسهيلات، وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار (في هذه المرحلة) منع المصرف من منح أي تسهيلات ائتمانية إضافية للعميل إلى حين تحسين تصنيفه الائتماني ليصل إلى المرحلة الأولى. مع الإشارة إلى ضرورة قيام المصرف بحجز مخصصات إضافية للمخصصات المطلوبة للعملاء المصنفين ضمن المرحلة الأولى.

3- المرحلة الثالثة:

يتم تصنيف العميل في حال ظهور بعض الظروف كعدم قدرة العميل أو عدم رغبته بالسداد، أو تأخره بسداد أصل الدين أو الفوائد لمدة تزيد عن 90 يوم، وسواها من الظروف المشابهة، وللتحوط من آثار هذه المرحلة، تم منع العملاء المصنفين ضمن هذه المرحلة من الحصول على أي تسهيلات ائتمانية جديدة من القطاع المصرفي. إضافةً لطلب من المصرف بحجز مخصصات تعادل كامل قيمة الدين مع الأخذ بالاعتبار قيمة الضمانات المأخوذة.

وترى الباحثة أنّ تطبيق المعيارين (رقم 9 دولي ورقم 30 إسلامي) سيؤدي إلى زيادة حجم المخصصات، الأمر الذي يساهم في التأثير على أرباح المصارف، وعليه التأثير في رأس المال النظامي، أو الحد من قدرة المصارف على الإقراض. إلا أن التطبيق العملي نجح بالحفاظ على نسب الضوابط الاحترازية على مستوى القطاع المصرفي ككل، ولكل مصرف على حدة. أما بالنسبة لآثار تطبيق المعيارين السابقين، يلاحظ أن الأثر المباشر انعكس في زيادة المخصصات، أما الأثر غير المباشر فتجلى باستهداف شقي العمل المصرفي (الودائع والقروض) في آن معاً.

المبحث الخامس

المتغيرات المستخدمة في الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع التصنيف

الائتماني

مقدمة:

حاز موضوع تقييم الجدارة الائتمانية للمصارف على أهمية كبيرة، إذ يعد شكل متطور من أشكال التحليل الائتماني، كما تعد مؤشرات الجدارة الائتمانية من مقاييس تقييم مستوى واحتمالات حدوث المخاطر الائتمانية المتمثلة بتعثر العملاء عن سداد المبالغ المقرضة. ونتيجة لما سبق، سعى العديد من الباحثين لدراسة موضوع التصنيف الائتماني للمصارف بهدف تقييم الجدارة الائتمانية، وتعددت محاولاتهم لبناء نموذج يتنبأ بالخسائر الائتمانية المتوقعة.

وفي هذا السياق، يسعى هذا المبحث للتطرق لأهم المؤشرات التي تناولتها نماذج الدراسات السابقة، مع الإشارة إلى طريقة قياسها ومدى قدرتها في التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة.

• ماهية المتغيرات التي تناولتها الدراسات السابقة:

أولاً: المخاطر المالية:

هي الآلية التي يتم بها التحكم ومراقبة وتحليل جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالمصرف، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة المصرف وفقاً لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية (بوشن، 2015، ص 49).

أنواع المخاطر المالية:

1- مخاطر الائتمان:

هي المخاطر التي تحدث نتيجة تخلف العملاء عن الدفع أي نتيجة عدم قدرة المقترض على الوفاء بأصل القرض وفوائده، أو أنه لا يرغب في ذلك لسبب آخر، ويتسبب العجز عن السداد في خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل (الخطيب، 2005، ص 22).

2- مخاطر السيولة:

هي المخاطر الناشئة عن عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وهي تقلل من قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته التي حانت آجالها، وتكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض أو تعذر بيع الأصول (حشاد، 2005، ص 35).

3- مخاطر عدم الملاءة المصرفية:

هي عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المصرف إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزاماته، وهذا يعني أنه إذا اضطر إلى تسيل جميع أصوله فلن يكون قادراً على تسديد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين (حماد، 2001، ص 228).

4- مخاطر أسعار الصرف:

هي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية، وحدث تذبذب في أسعار العملات الأمر الذي يقتضي إماماً كاملاً ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار بحكم حيازة المصرف لسلة من العملات الأجنبية (بوشن، 2015، ص 52).

5- مخاطر أسعار الفائدة:

هي المخاطر الناتجة عن تعرض المصرف لخسائر ملموسة في حالة عدم اتساق أسعار الفائدة على كل من الالتزامات والأصول وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى المصرف يمكنه من الوقوف ومعدلات العائد على الأصول أو يساعده على تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملية من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة (العبادي، 2005، ص 15).

6- مخاطر السوق:

هي مخاطر عدم التأكد المتعلق بالمكاسب الناشئة عن تغيرات في ظروف السوق المرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة والسيولة السوقية، وهي مخاطر منتظمة لا يمكن التخلص منها بالتنوع ويعبر عنها بنقل عائد السهم أو محفظة مالية بالنسبة للعائد على المحفظة المالية (مبارك، 2007، ص 230).

ثانياً الأداء المالي:

يعرف بالكفاءة والفاعلية معاً للنشاط المالي المتعلق بالمجموعة، أي القدرة على تحقيق النتائج مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة (وهذان، 2017، 37).

أهم مؤشرات الأداء المالي، والمتمثلة بمؤشرات الربحية:

1- العائد على الأصول (ROA):

هو مقدار الربح المتحقق على كل وحدة نقدية مستثمر في أصول الشركة، وهو يعكس مدى كفاءة إدارة الشركة استخدام الموارد المتاحة لديها لتحقيق الأرباح، أي أنه يقيس الاستخدام الأمثل للأصول (Turshan, Abdel Karim, 2020, p 13).

2- العائد على حقوق الملكية (ROE):

يعبر عن العلاقة بين الأموال المستثمرة من قبل مالكي الشركة والعوائد المستمدة منها (العلاقة بين صافي الأرباح وحجم الاستثمارات المقدمة من جانب مالكي الشركة) حيث يقيس معدل العائد لكل وحدة نقدية مستثمرة من قبل مالكي الشركة (Turshan, Abdel Karim, 2020, p 14).

ثالثاً: حجم البنك

تملك البنوك ذات الحجم الكبير للأصول إمكانية تكوين محافظ أكثر تنوعاً، مما يساهم في تقليل مخاطرتهم وزيادة أرباحهم، ونظراً لاقتصاديات الحجم، تحصل البنوك على ميزة التكاليف المنخفضة وعلى أثرها تزيد من أرباحها، ويتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية [Poyraz et al., 2019].

رابعاً: كفاية رأس المال

هي النسبة المتمثلة بـ (إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول)، إذ تشير الزيادة في هذه النسبة إلى ارتفاع قوة المصرف مما يحسن من ملاءته المالية، وقدرته على استيعاب خسائر القروض وحماية المصرف ضد مخاطر استخدام الديون (حسين، 2021).

خامساً: هامش الفوائد

يعد هامش الفوائد من أهم العوامل التي تقيس الكفاءة التشغيلية للمصارف، وذلك من خلال دورها الوسيط المتمثل بإدارة المدخرات وتخصيص القروض، إذ يمكن أن يكون ارتفاع هامش سعر الفائدة مثبّطاً للاستثمار وعليه ينجم عنه تباطؤ بالنمو الاقتصادي، ويمكن قياسه باستخدام المعادلة التالية: صافي دخل الفوائد/القروض (Karminsky et al., 2016).

سادساً: تركيز السوق

هو عبارة عن قسمة مجموع الموجودات الأكبر ثلاثة مصارف على مجموع موجودات المصارف التي تضمها العينة، وباستخدام مقياس (Hirshman-Herfindahl) من الأصول الذي يحسب من خلال مجموع مربع الحصة السوقية من الأصول لكل المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وفقاً للمعادلة التالية (الكور، 2011):

$$HHI = \sum_{i=1}^n (MSi)^2$$

سابعاً: جودة الأصول

تعد الأصول أحد أهم ركائز استقرار المصرف، ونجاحه يعتمد على مدى جودتها وإدارتها بشكل سليم، ومفهوم جودة الأصول يشير إلى المخاطر الكلية المرتبطة بالأصول المختلفة التي بحوزة المصرف. إذ تقوم المصارف بتحديد حجم الأصول التي من الممكن أن تتعرض لمخاطر مالية، وتحديد المخصصات اللازمة لمعالجة الخسائر المحتملة الواجب تحملها. وتقاس بالعديد من المؤشرات أهمها (أحمد، 2022):

1- مؤشر جودة القروض: ويتم حسابه باستخدام المعادلة التالية:

اجمالي المخصصات/ إجمالي القروض

2- مؤشر جودة الأصول: ويتم قياسه باستخدام المعادلة التالية:

إجمالي المخصصات/ إجمالي الاصول

ثامناً: مؤشرات السيولة

يشير مصطلح السيولة إلى قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر، وترتكز السيولة على 3

أبعاد وهي الوقت والمخاطرة والكلفة، لذا تعد السيولة من أهم المهام لإدارة المصارف، إذ يتوجب عليها قياس وتلبية الاحتياجات من السيولة للمصرف الذي تديره. ويمكن قياسها بالعديد من المؤشرات أهمها (Jaworska et al., 2019; Karminsky et al., 2016):

- 1- الأصول السائلة / المطلوبات السائلة
- 2- الودائع / حقوق الملكية
- 3- صافي الأصول / إجمالي الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل
- 4- الأصول السائلة / إجمالي الأصول
- 5- التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الودائع
- 6- الأصول السائلة / جمالي الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل
- 7- التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الأصول
- 8- النقد السائل وشبه السائل إلى إجمالي الودائع

تاسعاً: مؤشرات الاقتصادي الكلي

1- الناتج المحلي الإجمالي:

هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين خلال سنة عادةً، والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب، وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد (جميلة وآخرون، 2020).

2- التضخم:

هو ظاهرة اقتصادية تتميز بعد الاستقرار الاقتصادي، وتترجم عادة بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويتم حسابه من خلال التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك (CPI) (Khalid et al., 2017).

3- سعر الفائدة الحقيقي:

هو سعر الفائدة الاسمي المعدّل بالتضخم، والذي يعكس التكلفة الحقيقية للإقراض، أو القيمة الحقيقية للعائد، ويعد السعر الأهم فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية. يمكن حسابه بناءً على معادلة فيشر كما يلي (Khalid et al., 2017):

$$i_r = i - \emptyset^e$$

أ: سعر الفائدة الاسمي، i_r : سعر الفائدة الحقيقي، \emptyset^e : معدل التضخم المتوقع.

4- سعر الصرف الحقيقي الفعال:

يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه مقياس مختصر لأسعار السلع والخدمات في بلد ما نسبة إلى بلد آخر، بينما يعرف سعر الصرف الحقيقي الفعال بأنه متوسط حسابي مرجح لأسعار الصرف الاسمية الفعالة معدلة بمؤشرات الأسعار بين الاقتصاد المعني والشركاء الاقتصاديين (Schmitz et al., 2012)³⁴.

5- مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية:

تم الاعتماد في بناء مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية على طريقة التثقيف بالقيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة في السوق، وذلك من خلال ضرب سعر الإغلاق اليومي للأسهم بعدد الأسهم الكلي للتداول، وعند بناء مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية تمت الانطلاقة من القيم السوقية لتاريخ 2010/1/1 مضروبة بمعامل 1000 نقطة. ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية (داده، 2020):

$$\text{المؤشر المثقل بالقيمة السوقية للشركات} = \sum \frac{(\text{متوسط سعر السهم}) \times (\text{عدد الأسهم للشركة})}{(\text{سعر الأساس للسهم}) \times (\text{عدد الأسهم للشركة})} \times \text{المعامل}$$

³⁴ Schmitz, M; Clercq, M; Fidora, M; Lauro, B; and Pinheiro, C. (2012). Revisiting the Effective Exchange Rates of the Euro. European Central Bank.

الفصل الثاني:

الدراسة العملية

تمهيد:

تطرفت الدراسة سابقا إلى معظم الأبحاث والنظريات التي تناولت المؤشرات المالية وغير المالية كمحددات لتقييم الجدارة الائتمانية للمصارف، وتباينت نتائج الدراسات التي تم عرضها في هذه الدراسة فيما بينها تبعا لاختلاف الهياكل الاقتصادية للدول، واختلاف المؤشرات المدروسة والفترات الزمنية، علاوة على اختلاف النماذج الاحصائية المستخدمة.

ونتيجة للأهمية الكبيرة لهذا الموضوع، سيتناول هذا الفصل من الدراسة بداية لمحة عن المصارف السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ومن ثم سيتناول المنهجية المتبعة للدراسة العملية في هذا العمل للوصول إلى النموذج المقترح للتصنيف الائتماني للمصارف التجاري الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة 2011-2021. وفي النهاية سيقدم هذا الفصل أهم النتائج بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات.

المبحث الأول

لمحة عن المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

• نشأة المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية

تُعد المصارف التجارية الخاصة في سورية حديثة نوعاً ما، إذ صدر القانون رقم 28 عام 2001 والذي سمح بإصدار المصارف على شكلين أحدهما شركات مساهمة مغلقة سورية خاصة، والآخر شكل شركات مشتركة مغلقة سورية يساهم فيها القطاع المصرفي والمؤسسة العامة السورية والمؤسسات الادخارية الأخرى بناءً على قرار مجلس الوزراء بنسبة 25% من رأس مالها، وتقوم بممارسة نشاطاتها المصرفية تحت اشراف ومراقبة مصرف سورية المركزي وفقاً لأحكام قانون النقد الأساسي رقم 87 لعام 1953 وتعديلاته.

قام المشرع السوري بإصدار مجموعة من القرارات وتنفيذ العديد من الإصلاحات لتطوير القطاع المالي، إذ تمّ وضع عدد من القوانين والتنظيمات التي تتعلق بإنشاء المصارف الخاصة، إضافةً لتعزيز الرقابة المصرفية، الأمر الذي ساهم في تنامي حصة المصارف الخاصة بدرجة كبير منذ تأسيسها.

حتى تاريخ 2021، كان هناك 14 مصرفاً خاصاً موزعة إلى 11 مصرف تجاري و3 مصارف إسلامية، إذ يقوم مصرف سورية المركزي من خلال مفوضية الحكومة بالإشراف على المصارف العاملة في سورية الخاصة منها والعامة. يبين الجدول التالي المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية موضحاً تاريخ تأسيسها، ورأس مالها:

الجدول (3): المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية:

اسم المصرف	رمز المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال (ليرة سورية)
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	14/12/2003	5,250,000,000
بنك سورية والمهجر	BSO	29/12/2003	4,000,000,000
بنك بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	29/12/2003	5,000,000,000
البنك العربي - سورية	ARBS	24/03/2005	5,050,000,000
بنك الائتمان الأهلي	BASY	30/08/2005	5,724,500,000
بنك سورية والخليج	SGB	21/11/2006	10,000,000,000
فرنسبنك سورية	FSBS	13/07/2008	5,250,000,000
بنك الشرق	SHRQ	22/12/2008	2,500,000,000
بنك بيبيلوس - سورية	BBS	20/10/2005	6,120,000,000
بنك قطر الوطني - سورية	QNBS	30/09/2009	15,000,000,000
بنك الأردن - سورية	BOJS	28/05/2008	3,000,000,000

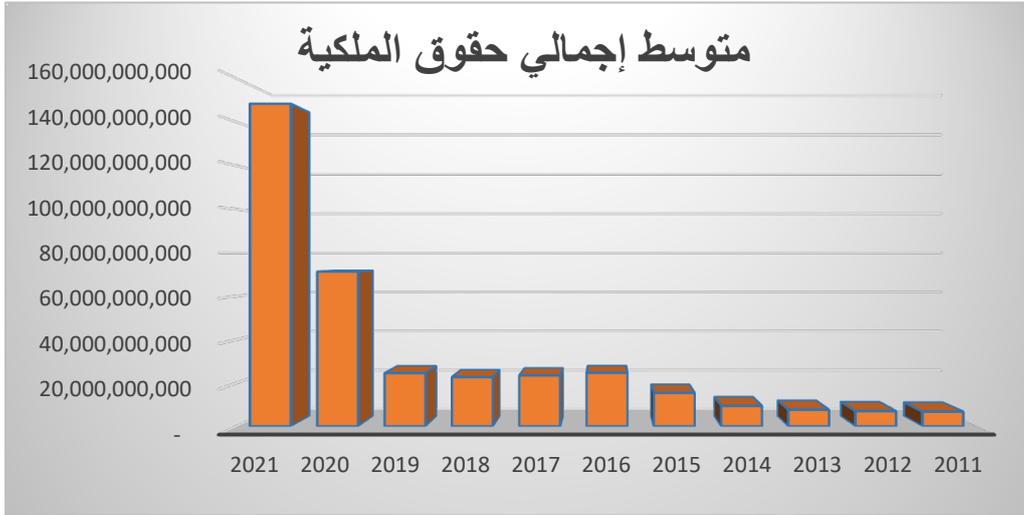
المصدر: بيانات القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة

أصدر المشرّع السوري مجموعة من المعايير الرقابية، بهدف تنظيم العمل المصرفي وتوفير البيئة المناسبة لممارسة أنشطة القطاع المصرفي في ظل ظروف المناسبة العادلة، وكان آخرها القرار رقم 4 لعام 2019 والذي قدم حزمة من الإجراءات بُغية اعتماد التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولية IFRS 9، وكذلك معيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم 30 (الصادرين بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 4 بتاريخ 2019/2/14).

• تطوّر إجمالي حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة

ارتفع متوسط إجمالي حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية بشكل كبير خلال الفترة المدروسة (2011-2021)، حوالي 6.709 مليار ليرة سورية في عام 2011 واستمر النمو حتى عام 2016 ليصل إلى 24.603 مليار ليرة سورية وبمعدل نمو 266.7%. وفي عامي 2017 و2018، شهد متوسط إجمالي حقوق الملكية انخفاضاً بنسبة 7.9 % مقارنة بعام 2016، حيث انخفض المتوسط من 24.603 مليار ليرة سورية في عام 2016 إلى 22.657 مليار ليرة سورية في عام 2018. وبداية من عام 2019، شهد متوسط إجمالي حقوق الملكية تحسناً ليصل إلى 148.475 مليار ليرة سورية في عام 2021. ويبين الشكل الآتي متوسط إجمالي حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2021.

الشكل (2): متوسط إجمالي حقوق الملكية للمصارف



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة

• تطوّر إجمالي الموجودات للمصارف التجارية الخاصة

شهد متوسط إجمالي الموجودات للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية ارتفاعاً بشكل ملحوظ خلال الفترة المدروسة 2011-2021، إذ ارتفع من 42.059 مليار ليرة سورية عام 2011 إلى 59.914 مليار ليرة سورية عام 2014، بمعدل نمو 42.45%، نتيجة دخول عدة مصارف إلى سوق العمل، مما ساهم في رفع هذه النسبة.

وفي عام 2015 شهد هذا المتوسط انخفاضاً كبيراً نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل أمريكا والاتحاد الأوروبي ليسجل حوالي 15.390 مليار ليرة سورية، بنسبة انخفاض بلغت 75.3%.

أما خلال الفترة (2016-2021)، فقد نمت موجودات المصارف التجارية الخاصة بشكل كبير ليسجل المتوسط في نهاية عام 2021 حوالي 530.108 مليار ليرة سورية، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 97.1%، نتيجة لتنفيذ حزمة من الإصلاحات والقوانين التي أقرها المشرع السوري بـغية تطوير القطاع المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي. ويبين الشكل الآتي متوسط إجمالي الموجودات في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة 2011-2021.

الشكل (3): متوسط إجمالي موجودات المصارف



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة

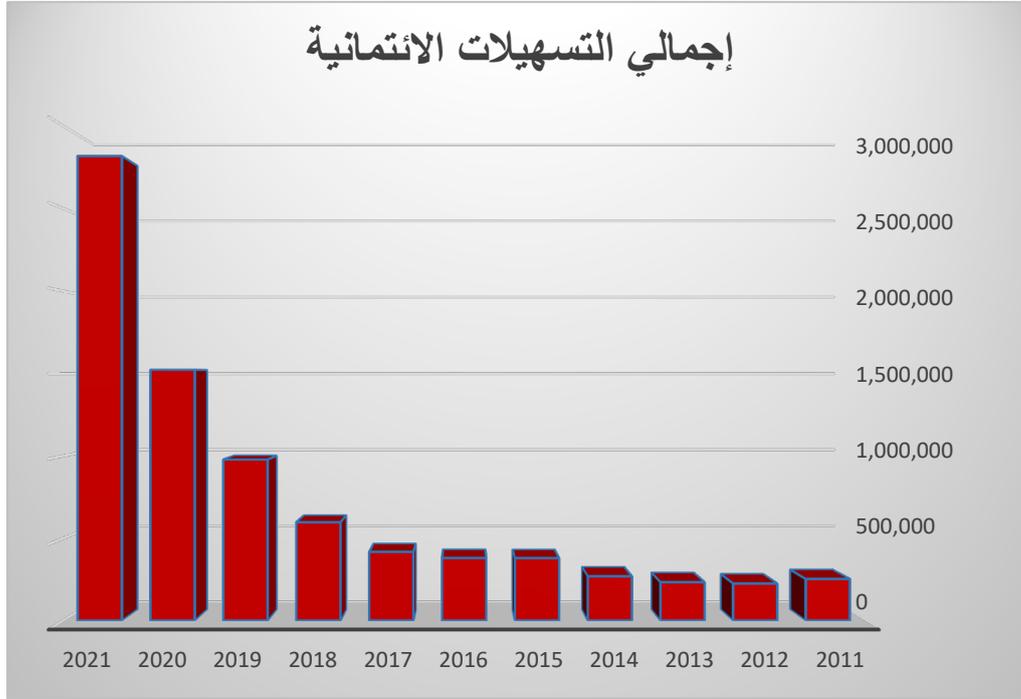
• تطوّر إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية الخاصة

سجل إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل المصارف التجارية الخاصة في سورية عام 2011 ما يقارب 252.143 مليار ليرة سورية، ليسجل بعدها 232.876 مليار ليرة سورية في عام 2013 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 7.6%، ويعود ذلك إلى تبعات الحرب التي طالت كافة القطاعات الاقتصادية ومن بينها القطاع المصرفي، مما أدى إلى اتباع المصارف سياسة تحفظية تجاه منح القروض وإغلاق عدد كبير من فروعها في عدد من المحافظات السورية.

وبداية من عام 2014، نمت التسهيلات الائتمانية بشكل كبير لتسجل في نهاية عام 2021 ما يقارب 2817.156 مليار ليرة سورية، بنسبة ارتفاع 1109%، ويعود هذا الارتفاع إلى عودة المصارف لمنح القروض، وارتفاع عدد الفروع التابعة لها في المحافظات السورية نتيجة التحسن النسبي في القطاعات الاقتصادية.

ويبين الشكل الآتي إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة 2011-2021، المبالغ بملايين الليرات السورية:

الشكل (4): إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة

بعدما تمّ عرض لمحة عن المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية والمكونة من 11 مصرف خلال الفترة 2011-2021، من جهة نشأتها وتطور أهم البيانات المالية الخاصة بها، من (إجمالي الموجودات، وإجمالي حقوق الملكية، وإجمالي التسهيلات الائتمانية). سيتم في المبحث التالي اقتراح نموذج يصنف المصارف عينة الدراسة وفق مستويات المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها خلال الفترة المدروسة، وذلك بالاستناد إلى بيانات سنوية لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية.

المبحث الثاني

النموذج المقترح للتصنيف الائتماني

• البيانات وأساليب الدراسة:

البيانات

سيتم في هذا البحث تحديد أهم المؤشرات والمتغيرات المالية وغير المالية التي تساعد في بناء نظام تصنيف ائتماني للمصارف، مما يساهم في مساعدة المصارف السورية الخاصة في بناء وتطوير نموذج لتصنيف العملاء المصرفيين وذلك تلبية لمتطلبات تطبيق معيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

ولتحقيق هذا الهدف، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتطبيقه على المصارف التقليدية السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبالغ عددها 11 مصرفاً، وتم جمع البيانات المتعلقة بالأدوات المالية (الأصول والالتزامات المالية) من خلال البيانات المالية السنوية المنشورة للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2011-2021 كفترة قياسية للدراسة.

يوضح الجدول (4) توصيف متغيرات البحث، ومصدر الحصول على بياناتها.

الجدول (4): توصيف متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	مصدر البيانات
المتغير المستخدم للتصنيف		
مخاطر الائتمان	CR	التقارير المالية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة
المتغيرات المستخدمة كعوامل مؤثرة في عملية التصنيف		

المؤشرات المالية	
السيولة	
DOE	الودائع / حقوق الملكية
COD	التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الودائع
COA	التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الأصول
الربحية	
ROA	العائد على الأصول
ROE	العائد على حقوق الملكية
المخاطر المالية	
LDR	مخاطر السيولة
SCR	مخاطر عدم الملاء المصرفية
MR	مخاطر السوق
المؤشرات غير المالية	
جودة الأصول	
POA	إجمالي المخصصات/ إجمالي الأصول
POL	اجمالي المخصصات/ إجمالي القروض
جودة إدارة الاصول	
NPL	التسهيلات الائتمانية غير العاملة / التسهيلات الائتمانية

المتغيرات الاقتصادية الكلية		
مكتب سورية للإحصاء المركزي	RGDP	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
مصرف سورية المركزي	INF	التضخم
مصرف سورية المركزي	RIR	سعر الفائدة الحقيقي
مصرف سورية المركزي	RER	سعر الصرف الحقيقي
موقع سوق دمشق للأوراق المالية	LnSDWX	مؤشر السوق المالي
(0) لا يملك شريك لبناني، (1) يملك شريك لبناني	LEB	عامل الأزمة اللبنانية

المصدر: من إعداد الباحثة

أساليب الدراسة العملية:

سيتم اعتماد التحليل التمييزي متعدد المتغيرات Multiple Leaner Discriminant، وذلك بغية تصنيف المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية وفق مستويات المخاطر الائتمانية، إذ يعرف هذه النموذج بأنه عبارة عن تقنية إحصائية رياضية تستخدم لتوصيف عناصر مجتمع الدراسة الموزعة على مجموعات محددة ومنفصلة ومتكاملة (مجموعتين أو أكثر)، وتحديد الحدود الفاصلة بينها، كما يستخدم التحليل التمييزي للتنبؤ بانتماء أي عنصر جديد إلى إحدى تلك المجموعات أو تصنيفه في إحداها حسب معايير معينة (المحمد، 2020).

وبهدف الوصول إلى نموذج الدراسة المقترح سيتم القيام بالخطوات الآتية (المحمد، 2020؛ العمار وآخرون، 2021):

1- اختيار المتغير التابع وتحديده، وذلك بناءً على تقسيم الدراسة إلى مجموعات، والتي سيتم الاعتماد عليها في التمييز.

2- استخراج متغيرات البحث التمييزية وفق أسلوب التحليل التمييزي التدريجي Stepwise model، والذي يعد من الأساليب التي تحقق اختصار المتغيرات إلى عدد من المتغيرات المهمة في المعادلة النهائية.

3- استخدام اختبار F Test والذي يحسب وفق المعادلة التالية:

$$F = \frac{SSb/V1}{SSw/V2}$$

حيث إن: $V1, V2$ تعبر عن درجات الحرية بالنسبة لكل مجموعة من المجموعتين على حدا.

4- استخدام إحصائية Wilks' Lambda، والتي تحسب من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Wilks' Lambda} = \frac{SSw}{(SSb + SSw)}$$

5- بناء الدالة التمييزية، إذ سيتم التركيز على المعاملات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية للمتغيرات الداخلة في النموذج لتكوين الدالة التمييزية، وسيتم الارتكاز عليها لصياغة الدالة على الشكل التالي:

$$Z = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + \dots + b_nX_n$$

حيث إن:

Z: علامة الدالة التمييزية.

b: معاملات التمييز للمتغيرات الداخلة في النموذج.

X: المتغيرات المستقلة الداخلة في الدالة التمييزية.

ويتم تقدير معاملات التمييز بحيث يتعاضم الاختلاف بين قيم وظيفة التمايز فيما بين المجموعتين قدر الإمكان، ويحدث ذلك عندما تكون النسبة بين مجموع المربعات بين المجموعات ومجموع المربعات داخل المجموعة الواحدة أعلى ما يمكن.

6- اختبار معنوية الدول التمييزية بالاعتماد على اختبار Eigenvalue أو ما يسمى الجذر الكامن للدالة التمييزية، واختبار جودة الدوال التمييزية وإمكانية اعتمادها في التصنيف من

خلال اختبار Wilks' Lambda.

2-2-2 النتائج والمناقشة:

2-2-2-1 تصنيف مجموعات الدراسة

تم تصنيف المصارف عينة الدراسة إلى ثلاث مجموعات (مخاطر ائتمان ذات مستوى منخفض، مخاطر ائتمان ذات مستوى متوسط، مخاطر ائتمان ذات مستوى مرتفع) وذلك بالاستناد إلى المخاطر الائتمانية التي تعرضت لها خلال الفترة المدروسة (2011-2021). يوضح الجدول (5) مستويات المخاطر الائتمانية:

الجدول (5): تصنيف المصارف وفقاً لمستوى المخاطر الائتمانية

مستوى الخطر	مجال القيم	النسبة	تراكم النسبة
مخاطر ائتمان ذات مستوى منخفض	< 0.20	%33	%33
مخاطر ائتمان ذات مستوى متوسط	$0.20 - 0.30$	%33	%66
مخاطر ائتمان ذات مستوى مرتفع	> 0.30	%33	%99

المصدر: من إعداد الباحثة

وبناءً على نتائج الجدول السابق، يكون تصنيف المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة كما يلي:

الجدول (6): تصنيف المصارف حسب المخاطر الائتمانية

مستوى مرتفع	مستوى متوسط	مستوى منخفض
بنك سورية والخليج	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك قطر الوطني - سورية
	بنك سورية والمهجر	
بنك الأردن - سورية	بنك بيمو السعودي الفرنسي	
	البنك العربي - سورية	
بنك الشرق	بنك الائتمان الأهلي	
	فرنسبنك سورية	
	بنك بيلوس - سورية	

المصدر: من إعداد الباحثة

2-2-2-2 نتائج نموذج التحليل التمييزي المستخدم:

لبناء النموذج المقترح، سيتم استخدام مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية، إضافةً لإدراج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية بفترات إبطاء بغية لحظ أثرها، كما سيتم إضافة متغير الأزمة اللبنانية كأحدى العوامل المؤثرة في آلية التصنيف الائتماني.

1- اختبار تساوي المتوسطات الحسابية للمجموعات

سيتم بداية حساب المتوسطات الحسابية للمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لكل مجموعة من مستويات المخاطر الثلاث، وذلك بغية التحقق من مدى وجود فروق جوهرية بين متوسطات هذه المجموعات. وبقصد التأكد، تم تطبيق اختبار Walks' Lambda، والذي يشير إلى وجود فروق معنوية بين المتوسطات الحسابية بين مستويات المخاطر الثلاث إذ كانت القيمة الاحتمالية لاختبار F-Test أصغر من 5%.

الجدول (7): نتائج اختبار معنوية المتوسطات الحسابية للمجموعات

Tests of Equality of Group Means					
	Wilks' Lambda	F	df1	df2	Sig.
LDR	.382	5.670	2	7	.041
MR	.005	692.956	2	7	.000
SCR	.017	208.032	2	7	.000
ROA	.225	12.029	2	7	.003
COA	.260	9.975	2	7	.007
RER	.331	7.088	2	7	.023

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-23

يبين الجدول أعلاه رفض الفرضية العدم التي تنص على تساوي المتوسطات الحسابية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق جوهرية بين المتوسطات الحسابية بين المجموعات لدى المتغيرات الموجودة في الجدول، مع الإشارة إلى أن نتائج اختبار تساوي المتوسطات الحسابية لبقية المتغيرات تشير إلى عدم وجود فروق معنوية فيما بينها، لذا تم حذفها.

2- اختبار تجانس مصفوفة التباين

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من تجانس متغيرات مجموعات الدراسة (مستوى مخاطر الائتمان المنخفضة، مستوى مخاطر الائتمان المتوسطة، ومستوى مخاطر الائتمان المرتفعة) وذلك من خلال تطبيق اختبار Box's M. إذ يوضح الجدول (8) نتائج اختبار Box's M لتساوي مصفوفة التباين.

الجدول (8) نتائج اختبار Box's M

Test Results		
Box's M		1.015
F	Approx.	.202
	df1	3
	df2	230.116
	Sig.	.895

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-23

يوضح الجدول أعلاه، أنّ القيمة الاحتمالية لاختبار Box's M غير معنوية. وعليه، نقبل الفرض العدم القائل على تجانس متغيرات الدراسة بين المجموعات المدروسة.

3- استخراج المتغيرات المستقلة التمييزية

تمّ الاعتماد على اختبار Wilks' Lambda للوصول إلى المتغيرات ذات القدرة على التمييز بين المصارف بحسب المخاطر الائتمانية، وذلك باختيار المتغيرات ذات القيمة الأصغر لـ Wilks' Lambda والقيمة الأكبر لـ اختبار F، وذلك بناءً على Stepwise model، وبناءً عليه يبين الجدول (9) ملخصاً للنتائج والذي يوضح خطوات اختيار متغيرات الدراسة التي تم التوصل إليها:

الجدول (9): خطوات اختيار المتغيرات المستقلة

Variables in the Analysis				
Step		Tolerance	F to Remove	Wilks' Lambda
1	MR	1.000	581.927	
2	MR	.971	521.697	.289
	COA	.971	8.903	.007
3	MR	.364	1191.405	.278
	COA	.220	10.975	.003
	COD	.185	5.276	.002
4	MR	.203	66.471	.006
	COA	.145	15.121	.001
	COD	.123	7.328	.001
	SCR	.554	5.757	.001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-23

بناءً على نتائج الجدول السابق، والتي توضح القيام بأربع خطوات للوصول إلى المتغيرات المستقلة القادرة على التمييز بين المصارف وفقاً لمستويات المخاطر الائتمانية، يبين الجدول (10) ملخصاً للنتائج والذي يوضح متغيرات الدراسة التي تم التوصل إليها:

الجدول (10): المتغيرات المستقلة الداخلة في الدالة التمييزية

Step	Entered	Wilks' Lambda							
		Statistic	df1	df2	df3	Exact F			
						Statistic	df1	df2	Sig.
1	MR	.007	1	2	8.000	581.927	2	8.000	.000
2	COA	.002	2	2	8.000	76.243	4	14.000	.000

3	COD	.001	3	2	8.000	73.684	6	12.000	.000
4	SCR	.000	4	2	8.000	84.716	8	10.000	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-23

يبين الجدول أعلاه أنه تم التوصل إلى 4 متغيرات مستقلة يمكن أن تستخدم للتمييز بين المصارف وفقاً لمستويات المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها، إذ بلغت القيمة الاحتمالية للمتغيرات (MR, COA, COD, SCR) 0000.0 وهي أصغر من 5%، الأمر الذي يشير إلى قدرة هذه المتغيرات على التمييز بين مستويات المخاطر الائتمانية الثلاثة.

4- اختبار معنوية الدوال التمييزية المستخرجة

بعد التعرف على مجموعة المتغيرات المستقلة القادرة على التمييز بين المصارف، والتي بلغ عددها 4 متغيرات، تم إجراء اختبار لمعنوية الدوال المستخرجة، إذ يوضح الجدول الآتي الدوال التمييزية التي تم استخراجها والإحصاءات المتعلقة بها:

الجدول (11): قيم الجذر الكامن

Eigenvalues				
Function	Eigenvalue	% of Variance	Cumulative %	Canonical Correlation
1	1128.396	99.7	99.7	1.000
2	3.188	.3	100.0	.872

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-23

يلاحظ من الجدول أعلاه، استخراج دالتين تمييزيتين، إذ بلغت قيمة الجذر الكامن، والتي تدل إلى نسبة التباين المفسر بين مجموعات الدراسة، 1128.396، 3.188 على الترتيب. كما يلاحظ أن

نسبة التباين المفسر بين مجموعات الدراسة بلغت 99.7% للدالة الأولى، و0.3% للدالة الثانية، مما يدل على قدرة الدالة الأولى على التمييز بشكل أكبر بكثير من مقارنة مع الدالة الثانية.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط القانوني Canonical Correlation والذي يشير إلى قوة العلاقة بين الدالة التمييزية والمتغيرات المستقلة، فقد بلغ 1.000 للدالة الأولى، و0.872 للدالة الثانية، وبما أن المعامل قد بلغ 1 بالنسبة للدالة الأولى، فهذا يشير إلى جودة أكبر لهذه الدالة مقارنة مع الدالة الثانية. يوضح الجدول (12) معنوية الدوال التي تم التوصل إليها:

الجدول (12): اختبار معنوية الدوال التمييزية

Wilks' Lambda				
Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	df	Sig.
1	.000	55.000	8	.000
2	.239	9.309	3	.025

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-23

يبين الجدول السابق، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Wilks' Lambda أصغر من 5%، مما يشير إلى معنوية الدالتين وقدرة المتغيرات المستقلة على التمييز بين مجموعات الدراسة.

5- بناء الدالة التمييزية

بعد التأكد من جودة الدوال التمييزية، وتفوق الدالة الأولى على الثانية، سيتم بناء الدالة التمييزية والاعتماد على نتائج الدالة الأولى في التصنيف، يوضح الجدول (13) أمثلة دالة التحليل التمييزية المعيارية:

الجدول (13): معاملات الدالة التمييزية المعيارية

Standardized Canonical Discriminant Function Coefficients	
	Function
	1
MR	2.172
SCR	1.077
COD	2.428
COA	-2.188

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-23

يوضح الجدول السابق، أن المتغير المستقل التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الودائع (COD) الممثل عن السيولة هو الأكثر أهمية في دالة التحليل التمييزي، إذ بلغت قيمة معاملته 2.428، يليها الأكثر أهمية بالقيمة المطلقة على الترتيب: (التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الأصول COA) الممثل عن السيولة، و(مخاطر السوق MR، ومخاطر عدم الملاءة المصرفية SCR) الممثلة عن مخاطر المالية.

وبناءً على النتائج المتحصل عليها، سيتم بناء الدالة التمييزية بالاعتماد على المعاملات المعيارية كما يلي:

$$Z = 2.428 \text{ COD} + 2.172 \text{ MR} + 1.077 \text{ SCR} - 2.188 \text{ COA}$$

من خلال الدالة التمييزية السابقة، وبالاستناد إلى نتائج الجدولين (10)، (13) يمكن أن نستنتج ما يلي:

1- عند مستوى دلالة 1%، معامل المتغير (التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الودائع

COD) معنوي وبإشارة موجبة، إذ كانت القيمة الاحتمالية للاختبار معنوية وأقل من

0.01. مما يعني أن كل زيادة في نسبة المتغير (التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي

الودائع COD) بمقدار 2.428، مع ثبات العوامل الأخرى، ستؤدي إلى تصنيف

المصارف نحو مستويات المخاطر الائتمانية المنخفضة، والعكس صحيح، بمعنى أن

الانخفاض في هذه النسبة سيؤدي إلى تصنيف المصارف نحو مستويات المخاطر الائتمانية الأعلى.

2- عند مستوى دلالة 1%، معامل المتغير (التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الأصول COA) معنوي وبإشارة سالبة، إذ كانت القيمة الاحتمالية للاختبار معنوية وأقل من 0.01. مما يعني أنّ كل زيادة في نسبة المتغير (التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الأصول COA) بمقدار 2.188، مع ثبات العوامل الأخرى، ستؤدي إلى تصنيف المصارف نحو مستويات المخاطر الائتمانية المرتفعة، والعكس صحيح، بمعنى أنّ الانخفاض في هذه النسبة سيؤدي إلى تصنيف المصارف نحو مستويات المخاطر الائتمانية المنخفضة.

وعليه نقبل الفرضية البحثية الأولى التي تنص أن هناك أثر ذي دلالة إحصائية لمؤشرات السيولة

ممثلة بـ (COD , COA) في التصنيف الائتماني للمصرف.

3- عند مستوى دلالة 1%، معامل المتغير (مخاطر السوق MR) معنوي وبإشارة موجبة، إذ كانت القيمة الاحتمالية للاختبار معنوية وأقل من 0.01. مما يعني أنّ كل زيادة في نسبة (مخاطر السوق MR) بمقدار 2.172، مع ثبات العوامل الأخرى، ستؤدي إلى تصنيف المصارف نحو مستويات المخاطر الائتمانية المنخفضة، والعكس صحيح، بمعنى أنّ الانخفاض في هذه النسبة سيؤدي إلى تصنيف المصارف نحو مستويات المخاطر الائتمانية الأعلى.

4- عند مستوى دلالة 1%، معامل المتغير (مخاطر عدم الملاءة المصرفية SCR) معنوي وبإشارة موجبة، إذ كانت القيمة الاحتمالية للاختبار معنوية وأقل من 0.01. كل زيادة في نسبة (مخاطر عدم الملاءة المصرفية SCR) بمقدار 1.077، مع ثبات العوامل الأخرى،

ستؤدي إلى تصنيف المصارف نحو مستويات المخاطر الائتمانية المنخفضة، والعكس صحيح، بمعنى أنّ الانخفاض في هذه النسبة سيؤدي إلى تصنيف المصارف نحو مستويات المخاطر الائتمانية الأعلى.

وعليه نقبل الفرضية البحثية الثالثة التي تنص أن هناك أثر ذي دلالة إحصائية لمؤشرات المخاطر المالية ممثلة بـ (مخاطر السوق، مخاطر عدم الملاءة المصرفية) في التصنيف الائتماني للمصرف.

بينما لم يكن هناك أثر لبقية المؤشرات، إذ تم حذفها من النموذج نتيجة عدم معنوية معاملاتها، الأمر الذي يشير إلى رفض الفرضيات البحثية المتبقية والمتمثلة بـ (الثانية، الرابعة، الخامسة، السادسة، والسابعة).

ومن خلال تعويض قيم المتغيرات المستقلة الداخلة في بناء الدالة التمييزية السابقة، ينتج لدينا درجة تمييزية خاصة بكل مصرف، إذ تتم مقارنة هذه الدرجة مع المراكز المتوسطة لكل مجموعة، وذلك بقصد معرفة المجموعة التي ينتمي إليها كل مصرف. يوضح الجدول الآتي المراكز المتوسطة لكل مجموعة:

الجدول (14): المراكز المتوسطة للمجموعات

Functions at Group Centroids	
CR	Function
	1
low	90.467
mid	-8.022
high	-11.438

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-23

يبين الجدول أعلاه أنه كلما كانت الدرجة التمييزية لمصرف ما قريبة من ادرجة التمييزية للمجموعة low (90.467) فسيصنف ضمن المخاطر المنخفضة، وهكذا لبقية الدرجات التمييزية بالنسبة للمجموعة mid (-8.022)، و high (-11.438).

وبعد تطبيق نموذج التحليل التمييزي على بيانات الدراسة، والوصول إلى الدالة التمييزية التي ستهم في تصنيف المصارف وفق مستويات مخاطر الائتمان، ستم مقارنة نتائج التصنيف المتحصل عليها مع النتائج الفعلية، كما يلي:

الجدول (15): نتائج تصنيف المجموعات

	Original Group Membership	Predicted Group Membership
low	1	1
mid	7	7
high	3	3

يلاحظ من الجدول السابق، أنّ الدالة التمييزية استطاعت تصنيف المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية وفق مستويات المخاطر الائتمانية بدقة تصنيف بلغت 100%، وهي نسبة تعبر عن جودة الدالة المستخدمة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة التحليلية للمصارف عينة الدراسة، توصلنا إلى ما يلي:

1- ارتفع متوسط إجمالي حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية بشكل كبير خلال الفترة المدروسة (2011-2021)، إذ نما المتوسط لإجمالي المصارف بما يقارب 2113%.

2- شهد متوسط إجمالي موجودات المصارف التجارية الخاصة في سورية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة المدروسة (2011-2021)، إذ نما المتوسط لإجمالي المصارف بما يقارب 1160%.

3- نما إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية الخاصة في سورية بشكل كبير خلال الفترة المدروسة (2011-2021)، إذ سجل معدل نمو الإجمالي العام للمصارف بما يقارب 1017%.

من خلال الدراسة الاحصائية للمصارف عينة الدراسة، توصلنا إلى ما يلي:

1- بناء نموذج يصنف المصارف التجارية الخاصة في سورية بحسب مستويات المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها، وهو النموذج التالي:

$$Z = 2.428 \text{ COD} + 2.172 \text{ MR} + 1.077 \text{ SCR} - 2.188 \text{ COA}$$

2- يعد المتغير المستقل التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الودائع (COD) الممثل عن السيولة هو الأكثر أهمية في دالة التحليل التمييزي، إذ بلغت قيمة معاملته 2.428، يليها الأكثر أهمية بالقيمة المطلقة على الترتيب: (التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الأصول (COA) الممثل عن السيولة، و) مخاطر السوق (MR)، ومخاطر عدم الملاءة (المصرفية (SCR) الممثلة عن مخاطر المالية.

3- بحسب هذا النموذج، يصنف بنك قطر الوطني ضمن مستوى المخاطر الائتمانية المنخفضة، بينما يصنف كل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك سورية والمهجر، بنك بيمو السعودي الفرنسي، البنك العربي، بنك الائتمان الأهلي، فرنسبنك، بنك بيبيلوس ضمن مستوى المخاطر الائتمانية المتوسطة، في حين تم تصنيف بنك سورية والخليج، بنك الأردن، وبنك الشرق ضمن مستوى المخاطر الائتمانية المرتفعة.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلنا إليها، يوصي البحث بما يلي:

1- ضرورة استخدام المصارف في سورية لهذا الشكل من النماذج

$$Z = 2.428 \text{ COD} + 2.172 \text{ MR} + 1.077 \text{ SCR} - 2.188 \text{ COA}$$

النتبؤ بمستوى المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها كل مصرف.

2- اهتمام إدارة المصارف التي تقع ضمن مستوى المخاطر الائتمانية المرتفعة بنسبة

(التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الأصول COA)، والعمل على إدارة التسهيلات

الائتمانية بما يتناسب مع هيكل الأصول، وذلك لبناء محافظ قروض ذات مستوى مخاطر

منخفض.

3- ضرورة موازنة آجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف مع آجال الودائع.

4- يمكن للمصارف التي تقع ضمن مجموعة المخاطر المنخفضة والمتوسطة أن تستخدم

النموذج المقترح كأداة احترازية، بما يمكن من مراقبة السلامة المصرفية وعدم انتقالها إلى

مستوى المخاطر الأعلى.

المراجع

المراجع باللغة العربية

احمد، عبد الله. 2022. تأثير جودة الأصول على التغير النسبي للقيمة السوقية في البنوك المقيدة في البورصة المصرية- دراسة تحليلية. جامعة مدينة السادات: مصر.

بن علي، بلعوز، أحمد، مداني، (2010)، التصنيف الائتماني بين مسببات للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع بالكويت حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الادارية، الكويت.

بوشن، زينب، 2015، الهندسة المالية ودورها في المخاطر في البنوك - دراس حالة البنك الفرنسي bnp paribas، رسالة ماجستير اختصاص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

التقرير الوطني الثاني لتنافسية الاقتصاد السوري، المرصد الوطني للتنافسية، 2011.

تميسة، سهام، (2014)، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر.

جميلة، فاتح؛ نور الهدى، بوشنتوف. 2020. أثر متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط) على ربحية البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة 2013-2019. رسالة ماجستير منشورة، جامعة أحمد دراية -أدرار.

حبقه، علي. التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية، دراسة تطبيقية تحليلية على المصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2013.

الحسيني، فلاح؛ الدوري، مؤيد. إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر. الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

حشاد، نبيل. التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف. موسوعة بازل 2، الجزء الثالث، بيروت، 2005.

حشاد، نبيل، 2005، دليلك إلى المخاطر المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

حماد، طارق، 2001، المشتقات المالية: المفاهيم والمخاطر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة عين شمس، مصر.

حنفي، عبد الغفار. إدارة المصارف، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، الإسكندرية، مصر، 2007.

خالد، مقدم، 2016، معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية وتأثير جماعة الضغط-المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 2.

الخطيب، سمير، 2005، قياس والمخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيقي عملي، منشأة المعارف للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر.

داده، طارق. 2020. تحليل حجم تداول أسهم البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، باستخدام نموذج السلاسل الزمنية وأثرها على مؤشر السوق، المعهد العالي لإدارة الاعمال: سورية.

ربيع أمين، أسامة. التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2008.

زعتري، رامي، (2011)، التصنيف الائتماني وآفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

سليمان، مخلف، نظام التقييم المصرفي CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد 11.

السمبولي، مرام. استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة المصرف المركزي على المصارف السورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

الشعار، نضال. أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، سورية، حلب، 2005.

الشمري، تركي، (2007)، التصنيف الائتماني لديون الشركات، شبكة الاقتصاديات المتكاملة، الكويت.

طالب، حيدر، (2019)، استخدام الانحدار اللوجستي متعدد الاستجابة لتحديد العوامل المؤثرة على مرض العيون، <https://www.researchgate.net/publication/331062654>

العبادي، عبير، 2005، المخاطر المالية في الأعمال المصرفية والتمويل، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

عبد الكريم، نصر، أبو صلاح مصطفى، (2007)، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2، ورقة عمل، جامعة بيرزيت، فلسطين.

عرنوق، بهاء، 2014، أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية- دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد3، العدد1.

علي، كنان، (2015)، فاعلية استخدام التحليل العنقودي والتحليل التمييزي في التحقق من الدلالة التمييزية لاختبارات الذكاء والشخصية-دراسة ميدانية مقارنة في محافظة دمشق، رسالة ماجستير، قسم القياس والتقويم التربوي والنفسي، كلية التربية، جامعة دمشق.

فلوح، صافي، إسماعيل، إسماعيل وآخرون. تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2009.

قاسم، عبد الرزاق؛ العلي، أحمد. مبادئ التمويل، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2011.

القرار رقم 4 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في سورية لعام 2019، الخاص بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS9.

قواعد السلوك المهني، (2018)، وكالة MOODY'S INVESTORS SERVICE

الكور، عز الدين. 2011. أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 38، 399-414.

مبارك، عائشة، 2007، المخاطر البنكية مع إشارة لحالة الجزائر، ملحة العلوم الإنسانية، العدد 27، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

محفوظ، جبار، (2004)، وكالات تصنيف الائتماني، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، الكويت.

محمد، لؤي، (2016)، التصنيف الائتماني ما هو وما هي قوة تأثيره على اقتصاديات الدول المتقدمة من حيث هبوط قيمة الدولار، مجلة المال والأعمال.

المحمد، ميثم. 2020. التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف باستخدام التحليل التمييزي، المعهد العالي لإدارة الأعمال: سورية.

معوش، عبد الوهاب، (2014)، دور التصنيف الائتماني في التحوط ضد المخاطر - دراسة ميدانية على بعض البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

ناجي، رنا، (2016)، أمثلة استخدام الشبكات العصبونية الاصطناعية وبرنامج Neuroshell Predictor للتنبؤ بأعداد وفيات الأطفال في محافظة النجف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 38.

نخلة رزق الله، عايده. دليل الباحثين في التحليل الإحصائي (الاختيار و التفسير)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الطبعة الأولى، 2002.

وهدان، ثائر، 2017، ما تأثير المخاطر المالية في الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير اختصاص محاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن.

المراجع باللغة الأجنبية

Poyraz, G; Ekinci, R. (2019). The Effect of Credit Risk on the Financial Performance Deposit Banks In Turkey. International Research Journal of Applied and Basic Sciences. Vol.158. pp.979-987.

Schmitz, M; Clercq, M; Fidora, M; Lauro, B; and Pinheiro, C. (2012). Revisiting the Effective Exchange Rates of the Euro. European Central Bank.

Turshan, M, Abdel Karim, N, (2020), The Effect of Adopting Balanced Scorecard (BSC) as Strategic Planning Tool on Financial Performance of Banks Operating in Palestine.

Khalid, Samia; Rashid, Abdul. (2017). Impacts of Inflation and Interest Rate Uncertainty on Performance and Solvency of Conventional and Islamic Banks in Pakistan. Journal of Islamic Business and Management.

Schmitz, M; Clercq, M; Fidora, M; Lauro, B; and Pinheiro, C. (2012). Revisiting the Effective Exchange Rates of the Euro. European Central Bank.

IFRS 9 and expected loss provisioning – Executive Summary. 2020. Bank for International Settlements.

IFRS 9, Financial instruments, 2014.

Karminsky, Alexander; Khromova, Ella (2016) Extended Modeling of Bank's Credit Rating" Information Technology and Quantitative Management

Lazarides, Themistokles; Drimpetas, Evaggelos (2016) " Defining the factors of Fitch ranking in the European banking sector" Eurasia Business and Economics Society

Karminsky, Alexander; Peresetsky, Anatoly (2011) "Models for Moody's bank ratings" Munich Personal RePEc Archive

Hammer, Peter. Kogan, Alexander. Lejeune, Miguel (2010) "A Logical Analysis of Banks' Financial Strength Ratings" The Institute for Integrating Statistics in Decision Sciences

Pasiouras, Fotios. Gaganis, Chrysovalantis. Doumpos, Michael (2007) " Amulticriteria discrimination approach for the credit rating of Asian Bnaks" Annals of Finance

Pagratis. Spyros; Stringa. Marco; (2007) "Modeling bank credit ratings: A structural approach to Moody's credit risk Assessment" Bank of England

Gaganis, Chrysovalantis. Pasiouras, Chrysovalantis AND Zopounids, Chrysovalantis (2006) " AMulticriteria Decision Framework for measuring Banks' Soundness Around the Wrold" Journal Of Multi-Criteria Decision Analysis

IFRS 9 – Classification And Measurement Of Financial Assets(2020), BLOG ENGLISH, TPC Group,. <https://tpcgroup-int.com/blog-en/ifrs/ifrs-9-classification-and-measurement-of-financial-assets>

IFRS 9, Financial Instruments, (2021), <https://www.accaglobal.com/lk/en/student/exam-support-resources/professional-exams-study-resources/strategic-business-reporting/technical-articles/ifrs-9.html>

FRS 9, Financial Instruments Understanding the basics, (2019), www.pwc.com/ifrs9

IFRS IN PRACTICE 2019 – IFRS 9 FINANCIAL INSTRUMENTS, (2019), BDO IFR Advisory Limited, UK.

In depth IFRS 9 impairment: significant increase in credit risk, (2017), https://www.pwc.com/hu/hu/szolgalattasok/ifrs/ifrs_9/ifrs9_kiadvanyok/ifrs_9_impairment_significant_increase_in_credit_risk.pdf

Assessing for significant increases in credit risk under IFRS 9, (2021). <https://www.bdo.co.uk/en-gb/insights/audit-and-assurance/ifrs-us-gaap-and-international-gaap/assessing-for-significant-increases-in-credit-risk-under-ifrs-9>

First Impressions: IFRS 9 Financial Instruments, (2014), KPMG IFRG Limited, a UK company, limited by guarantee. All rights reserved.

Practical guide General hedge accounting, (2016), www.pwc.co.uk

Hedge Accounting (IFRS 9), 2020, www.IFRScommunity.com

Hedge accounting, 2021, <https://www.kantox.com/en/glossary/hedge-accounting/>

Joyce Michel Mounayar, (2006), Credit Risk: The Major Determinations of Credit Risk Ratings, American University of Beirut, Beirut.

Ibid, Definitions of Ratings and Other Forms of Opinion.

Barry M Jackson, “Obtaining a Municipal Credit Rating”, 2006, UK Limited, London.

Fitch Ratings, “A Global Rating Agency”, Fitch Ratings, www.fitchratings.com.

What Is a Bank Credit Rating?, 2021, <https://www.thebalance.com/what-is-a-bank-credit-rating-4586357>

Stobierski, T., (2019), What is Statistical Modeling For Data Analysis?, <https://www.northeastern.edu/graduate/blog/statistical-modeling-for-data-analysis/>

Jansma, M., What are scoring models and how do they come about?, <https://www.berkeleybridge.com/blog/what-are-the-scoring-models-and-how-do-they-come-about/>

الملاحق

اسم المؤشر	طريقة قياسه	الدراسة التي استخدمته
مخاطر الائتمان	الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان / الأصول	دراسة العمار وإسماعيل
مخاطر التشغيل	الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل / الأصول	دراسة العمار وإسماعيل
مخاطر السوق	الأصول المرجحة بمخاطر السوق / الأصول	دراسة العمار وإسماعيل
الحجم	اللوغاريتيم الطبيعي لإجمالي الأصول	دراسة العمار وإسماعيل ودراسة البرزنجي ودراسة Gaganis ودراسة lazardies
المديونية	إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول	دراسة العمار وإسماعيل
نسبة تنوع الدخل	الفوائد-الدخل التشغيلي الآخر/إجمالي الدخل صافي) التشغيلي	دراسة العمار وإسماعيل
الحصة السوقية	إجمالي أصول المصرف/ إجمالي الأصول لجميع المصارف	دراسة العمار وإسماعيل ودراسة Karminsky
التركز المصرفي	من خلال مؤشر التركيز HHI	دراسة Karminsky
بنية السوق	اللوغاريتيم الطبيعي لنسبة عدد المصارف إلى تعداد السكان في الدولة	دراسة Karminsky
التوزيع الجغرافي	تنوع محفظة الاستثمار ضمن المناطق الجغرافية	دراسة Karminsky
استقرار الأرباح	عدد الدول الأجنبية التي يمارس فيها المصرف نشاطه	دراسة Karminsky
	مدى تذبذب الأرباح	دراسة Karminsky
تنوع مصادر الأرباح	القروض الممنوحة للمصارف / إجمالي الأصول المولدة للأرباح	دراسة Karminsky
	الدخل المتولد من المشتقات والأوراق المالية / إجمالي الأصول المولدة للأرباح	دراسة Karminsky ودراسة Jaworska
	الأصول الأخرى المولدة للأرباح / إجمالي الأصول المولدة للأرباح	دراسة Karminsky
الحوكمة	بناءً على تقدير الخبراء	دراسة Karminsky
	عدد اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام	دراسة lazardies
key-man Risk	الخسائر المتولدة عن خسارة شخص معتمد عليه بشكل كامل في المصرف (تقبناديرات الباحث)	دراسة Karminsky
إدارة المخاطر	الحد الأقصى من خسائر القروض / حجم مصادر المصرف المالية	دراسة Karminsky
	إجمالي الموجودات التي تحمل مخاطرة إلى إجمالي الموجودات	دراسة Domeneghetti
نمو الائتمان	للسنة الحالية-الائتمان خلال السنة الائتمان (السابقة)/الائتمان خلال السنة السابقة	دراسة العمار وإسماعيل ودراسة lazardies ودراسة Jaworska
نمو الودائع	الودائع في السنة الحالية-الودائع خلال السنة السابقة)/الودائع خلال السنة السابقة	دراسة Jaworska ودراسة البرزنجي
نسبة حقوق الملكية	حقوق الملكية / إجمالي الأصول	دراسة العمار وإسماعيل ودراسة lazardies ودراسة Karminsky ودراسة Jaworska
العائد على الأصول	صافي الدخل / إجمالي الأصول	دراسة العمار وإسماعيل ودراسة lazardies ودراسة Gaganis ودراسة Karminsky ودراسة Jaworska
العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل / حقوق الملكية	دراسة العمار وإسماعيل ودراسة lazardies ودراسة Gaganis ودراسة Karminsky
الدخل التشغيلي	إجمالي الإيراد - التكاليف المباشرة وغير المباشرة	دراسة lazardies
الرافعة المالية	الأصول / حقوق الملكية	دراسة Domeneghetti
هامش الفوائد	صافي دخل الفوائد/القروض	دراسة العمار وإسماعيل ودراسة Karminsky ودراسة Jaworska

اسم المؤشر	طريقة قياسه	الدراسة التي استخدمته
dividend payment ratio	نسبة التوزيعات	دراسة Karminsky ودراسة Lazardies
المنافسة	مجموع مربع أصول كل مصرف / إجمالي المصارف	دراسة العمار و إسماعيل
تركز محفظة القروض	مجموع مربع حصة كل قطاع من القروض / إجمالي القروض للمصرف	دراسة العمار و إسماعيل ودراسة Karminsky
نسبة مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية	مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية	دراسة العمار و إسماعيل
	مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / التسهيلات الائتمانية غير العاملة	دراسة Domeneghetti
	مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / صافي الدخل من الفوائد	دراسة Gaganis
الأداء المالي	العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية و الدخل التشغيلي و التوزيعات	دراسة Lazardies
التصنيف السيادي	متوسط التصنيفات الصادرة من وكالة فيتش خلال الثماني سنوات سابقة	دراسة Lazardies
الملكية	رأس المال / إجمالي الأصول	دراسة Lazardies
البيئة التنظيمية	من خلال مؤشر استقلالية الجهات الاشرافية والتنظيمية	دراسة Karminsky
البيئة التشغيلية واستقرار الاقتصاد	متغيرات الاقتصاد الكلي	دراسة Karminsky ودراسة Jaworska
	التصنيف السيادي	دراسة Karminsky
	مؤشر حرية الاقتصاد	دراسة Karminsky
	مؤشر الفساد	دراسة Karminsky
الكفاءة	التكاليف / الإيرادات	دراسة Karminsky ودراسة Gaganis
	المصاريف التشغيلية / الدخل التشغيلي	دراسة Karminsky
السيولة	الأصول السائلة / المطلوبات السائلة	دراسة Karminsky
	الودائع / حقوق الملكية	دراسة Karminsky
	صافي الأصول / إجمالي الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل	دراسة Karminsky
	الأصول السائلة / إجمالي الأصول	دراسة Jaworska
	التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الودائع	دراسة Jaworska ودراسة Domeneghetti
	الأصول السائلة / جمالي الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل	دراسة Karminsky ودراسة Gaganis
	التسهيلات الائتمانية الممنوحة / إجمالي الأصول	دراسة Domeneghetti
	النقد السائل وشبه السائل إلى إجمالي الودائع	دراسة Domeneghetti
كفاية رأس المال	نسبة الشريحة الأولى	دراسة Karminsky
	حقوق الملكية / إجمالي الأصول	دراسة Karminsky ودراسة Gaganis
	رأس المال (للشريحة الأولى والثانية) // الموجودات المرجحة بالمخاطر	دراسة العمار و إسماعيل ودراسة Lazardies ودراسة Karminsky
	حقوق الملكية / الديون	دراسة Karminsky

اسم المؤشر	طريقة قياسه	الدراسة التي استخدمته
جودة الأصول	التسهيلات الائتمانية غير العاملة / إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة	دراسة العمار وإسماعيل ودراسة Karminsky
	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة	دراسة Karminsky ودراسة Jaworska
	التسهيلات الائتمانية غير العاملة / (حقوق الملكية + مخصص تدني التسهيلات الائتمانية)	دراسة Karminsky ودراسة Gaganis
	التسهيلات الائتمانية غير المغطاة بمخصصات / حقوق الملكية	دراسة Karminsky
جودة الإدارة	حسب تقديرات الخبراء	دراسة Karminsky
التصنيف الائتماني للمساهمين	التصنيفات الصادرة من قبل وكالات التصنيف العالمية	دراسة Jaworska
السوق الذي تمارس فيه المصارف نشاطها	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان المصرف عاملاً في سوق ناشئ و0 إذا كان المصرف عاملاً في سوق نامية	دراسة Gaganis
الالتزام من خلال مؤشر بازل	مخاطر حقوق الملكية / الأصول (reference equity risk) المرجحة بالمخاطر	دراسة Domeneghetti
رضا العاملين	استبيان	دراسة البرزنجي
استناد القرض على الضمانات	معلومات داخلية من المصارف عينة الدراسة	دراسة البرزنجي
قدرة المصرف على متابعة القرض	معلومات داخلية من المصارف عينة الدراسة	دراسة البرزنجي

اسم الوكالة	عملها	مكان عملها
وكالة بونبيرز Bonniers Kreditfakta Norden	تقوم بتصنيف جميع شركات السويد	السويد
وكالة خدمة تصنيف السندات الكندية Canadian Bond Rating Services	تقوم بتصنيف أكثر من 500 شركة كندية	كندا
وكالة أمان الائتمان Credit Safe AB	تقوم بتصنيف أكثر من 960,000 شركة	السويد
وكالة خدمة تصنيف السندات العامة Dominion Bond Rating Service	تقوم بتصنيف أكثر من 500 شركة بالإضافة إلى السندات الحكومية	كندا
شركة إيغان جونز لتصنيف الائتمان Egan-Jones Credit Rating Co	تقوم بتصنيف 2000 شركة أمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية
وكالة يورو للتصنيف Euro Rating Agency	تقوم بتصنيف أكثر من 2000 شركة في ألمانيا والنمسا	ألمانيا و النمسا
وكالة إنستانتيا العالمية Instantia Creditsystem AB International	تقوم بتصنيف جميع شركات السويد	السويد
وكالة التصنيف الإيطالية Italrating DCR SpA	تقوم بتصنيف الشركات في السوق الإيطالية ويملكها المصرف الإيطالي	إيطاليا
وكالة لايس المالية Lace Financial Corp	تقوم بتصنيف أكثر من 1000 مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية و 250 مصرف أجنبي و أكبر 35 شركة تأمين	الولايات المتحدة الأمريكية
وكالة ميكوني Co & Mikuni	تقوم بتصنيف 4000 إصدار و 1600 شركة	اليابان

السويد	تقوم بتصنيف جميع شركات السويد	وكالة سيفيا SVEA Kredit Information AB
السويد	تقوم بتصنيف جميع شركات السويد	وكالة سيففو SVEFO Sverige
مقرها في قبرص و تعمل في الخليج العربي و البحر المتوسط ومنطقة آسيا و المحيط الهادئ ومنطقة وسط أوروبا و شرقها	تقوم بتصنيف أكثر من 400 مصرف في 37 بلد	وكالة كابيتال انتليجانس Capital Intelligence

درجات التصنيف الائتماني للمصارف	
A	أعلى جودة وأعلى درجة من الاستقرار المالي في المستقبل ضمن بيئة تشغيلية مستقرة ومتوقعة جداً و المصرف قوي جداً
B	جودة قوية ودرجة جيدة من الاستقرار المالي في المستقبل ضمن بيئة تشغيلية مستقرة ومتوقعة جداً و المصرف قوي
C	تصنيف مقبول ومناسب لجودة الائتمان والاستقرار المالي ضمن بيئة تشغيلية مستقر ومتوقعة جداً و المصرف في وضع مناسب
D	تصنيف متواضع من الجودة والاستقرار المالي في المستقبل ذلك أن المصرف لا يملك نقاط قوة ، أو بيانات مالية تعاني من قصور، أو بيئة تشغيلية غير مستقرة. ومن الممكن أن يحتاج المصرف إلى المساعدات الخارجية في المستقبل سواء من قبل المؤسسين أو المساهمين أو الحكومة او من جهات أجنبية.
E	تصنيف ضعيف لجودة الائتمان ولدرجة و الاستقرار المالي والمصرف لديه مخاطر مرتفعة، وهناك احتمالية حاجة المصرف الى الدعم والمساعدة الخارجية او انه سيحتاجها فعلا، ويرجع سبب ذلك الى عدة امور منها : _ فروع المصرف ضعيفة جدا _ البيانات المالية سيئة _ بيئة تشغيلية غير مستقرة
F	وتشير الى ان المصرف قد دخل في حالة العجز عن السداد او انه سيدخل في حالة العجز اذا لم يتلق الدعم الخارجي من الحكومة او صناديق الائتمان او عملية احتواء من طرف مؤسسة مالية اخرى او تمويل من حملة الاسهم والمالكين